ما لا ينصرف في ألفيّات النحو الثلاث

الدّرة الألفيـة لابن معطٍ

والخلاصة الألفية لابن مالك
وكفـايـة الغـلام للآثـارى

د/ محمّد السّعيد عبدالله عامر

عـام

١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م



بسم الله الرحمن الرحيم

المقـــــدمة

حينما وقع نظرى على ألفية الآثارى « كفاية الغلام فى اعراب الكلام » وقلبت صفحاتها وجدتها تختلف اختلافا جوهريا عن الفيتى « ابن معط » — الدرة الألفية فى علم العربية — « وابن مالك — الخلاصة — فى المنهج والأبواب والفصول والمباحث ، بل فى عرض ما تشابه مما جاء فى الفيـــة الآثارى مع الفية ابن معط وابن مالك ممادعانى الى التفكير فى وضع دراسة مقارنة بين الألفيات الثلاثة ، ولكنى وجدت أن الأمر يطول وقتا واعدادا ، فلابد من دراسة مفصلة من كل الوجوه من حيث النظم ووفاؤه بالقاعدة الكلية والجزئية التى يعرض لها دراسة متأنية ودقيقة لكل أبيات الألفيات الثلاثة ، وكذلك الاطلاع على شروح الفيتى ابن معط وابن مالك ، وكذلك ما وصل الينا من كتب الآثارى ، وما ذكره العلماء القــدامى والدارسون المحدثون عن ابن معط وابن مالك من آراء وأبحاث وانطباعات ، بيد أنى لم ارد أن أترك الأمر للظروف فرغبت بهذه الدراسة العاجلة أن أفتح الطريق لمبـــاحث أخرى عن الألفيـــات امامى وامام غيرى من الباحثين ، واخترت (مالا ينصرف) لا سيما أنه يحوى أمورا من المستدركات والمآخـــذ التى صرح الآثارى بأنه استدركها على ابن معط وابن مالك ، لأعقد هذه المقارنة فى جزء يسير من الألفيات الثلاثة الى أن يشاء الله ظهور البحث الشامل . ولقد أشرت فى هذه الدراسة اشارة يسيرة الى بيان ما كان موجزا أو مطولا او مجملا أو مفصلا منحيث التعرض للقواعد المراد ذكرها فى هذه الأبيات، وهل استوفى ناظمها تلك القواعد والشروط التى أرادها أم قصر فى ذلك .

وأعود فأكرر أن هذه لمحـــة سريعة تفتح الطريق لمباحث أخرى تحصر جميع نقـــاط الاتفاق والاختلاف والحسن والقبـــح وغيرها من النقـــاط ، والله الموفق لما فيه الخير والصواب .

د. محمد السعيد عبد الله عامر

١ ـ أبيات ما لا ينصرف في

« كفاية الغلام فى اعراب الكلام للأثارى »

ورابع الأنواع ما لا ينصرف
اسم بعلتين من عشر عرف
فرعيتين فى لفظ ومعنى فاصرف
نحو أجيمال وحائض تفى
وقد تزاد ثم بالضم رفع
والجر كالنصب بفتح قد وضع
وعلة قامت كعلتين
فى الف التأنيث والجمعين

موانع الصرف وهى عشر

عرف وصف واعدل وانث واجمع
اعجم وزن ركب وزد الحق تفى

اقسام مالا ينصرف وهى اثنا عشر

جميع ما لم ينصرف فى اثنى عشر
وفى مفاعل مفاعيل الف
وشبه ذين ثم فى الليالى
ونحوها يجوز حكم الموالى
وصف كسكران ونحو احمرا
وأخر اعدل كاحاد معشرا

حالات الممنوع من الصرف وهى سبع فيها يمتنع معرفة وينصرف نكرة

والعلم اخصص من اسامى المنع
بانه ملازم لسبع

ركب وزد انث بهاء مطلقا
اعجم وزن واعدل به والحقا

فهذه معرفة لا تنصرف
وان تجد منكرا منها صرف

امثلة العلم الممنوع من الصرف وهى سبعة

ركب كبعلبك فيه ثم زد
فى نحو عثمان وانث تستفد

كطلحة او زينب او فاطمة
واعجم كجبرائيل موسى كاتمه

وزن كاحمد او اعدل كعمر
والحق كملقى بعد نقل يعتبر

شروط مالا ينصرف وهى عشرون شرطا :

الشرط فى الاسم الذى لا ينصرف
فقد اضافة وال او ينصرف

والشرط فى المنع لغير امكن
والصرف تنوين للاسم الأمكن

والشرط فى مؤنث بالألف
لا يقبل التاء التى فى الطرف

والشرط فى فعلان فعلى ان لا
تدخل تا التانيث فيه اصلا

والشرط فى افعل فعلاء يفتى
مؤصلا والقيا عن الأنثى تفى

والشرط فى نحو احاد معشر
حالا ونعتا خبرا ينكسر

والشرط فى ملحوقها وهو اخر
تقابل لاخرين معتبر

والشرط فى الجمعين كسر ما عرض
فى رابع وثالث غير عوض

والشرط فى التركيب مزج بناه
لا باضافة ولا اسناده

والشرط فى المزيد نون والف
قد زيدتا وصرف اصلى السلف

والشرط فى مؤنث كخرنقا (١)
فوق ثلاث ، ومع الها (٢) اطلقا

والشرط فى اسم اعجمى (٣) وضعه
فوق ثلاث ، ولشخص منعه

---

(١) خرنق : اسم امراة شاعرة كانت اختا لطرفة بن العبد .

(٢) يريد بالهاء : التاء ، وعبر بالهاء احترازا من التاء فى نحو (بنت) و (اخت) .

(٣) قالت النحاة : وتعرف المعجمة باربع علامات :

اولهما : خروجها عنابنية العربغالبا بكثرة البناء وكثرة االلغات نحو : (اسماعيل) وفيه لغتان بـ اللام او بالنون ، ونحو (جبرائيل) جبرئيل جبريل بالالف والهمزة ، أو بالهمزة وحذف الالف ، او بحذفهما وكسر الجيم والراء ، ونحو (ابراهيم) ، وفيه ست لغات : ابراهيم ، ابراهام ، ابراهوم ، وبحذف الالف من كل واحد من الثلاثة ونحو (بغداد) وفيها ست لغات : بالمهملتين او بالمعجمتين ، او باهمال الاولى واعجام الثانية ، او بالعكس ، او بغدان بـ النون ، او بالميم ولا يوجد ذلك فى الاسماء العربية اصلا .

وثانيهما : مجيئه فى كلامهم غير مصروف نحو (ابليس) فلو كان عربيا لا نصرف اذ العلمية وحدها لا تمنع الصرف .

وثالثهما : كون الجيم والقاف لا يجتمعان فى كلمة عربية اصلا .

ورابعهما : ان يخلو من حروف الذلاقة (الميم والراء والباء والنون والفاء واللام) وهو رباعى أو خماسى « اه الهداية ١/٣٧/ب) بتصرف ، وذكر الشيخ « خالد الازهرى » فى « التصريح ٢/٢١٩) الشروط الاربعة مختلفة عما ذكره « الاثارى » :

والشرط في الوزن لفعل قد غلب
بعض (اثنين)، أو يخص كجلب
والشرط في عدل المسمى كعمر
لمفرد أو جمع، أو كغدر
والشرط في عدل (فعال) أن يرى
مؤنثا مختتما بغير (را)
والشرط في الالحاق قصر لا سوى (١)
وذات مد صرفها كل روى

ماجاز صرفه ساكن العين، ومنع صرفه محرك العين
ويتحتم منعه مصغرا بالتاء

فرع كهند منعه أولى ومع
كبقر، أو (٢) صغرا بالتا امتنع

ما ليس بمعدول ولا مجموع، وهو مصروف بالسماع

في فعل وفي فعال كـ « أدد »
أو كذهاب دام صرف ولبد (٣)

مالا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا وعكسه
ومالا ينصرف مطلقا وعكسه

فرع وفي الأسماء مالا ينصرف
مكبرا، وان تصغره صرف
نحو « دنانير » مسمى (٤) فالسبب
في منعه بيناء تصغير ذهب

---

(١) يريد ألف الإلحاق المقصورة لا سواها.

(٢) ألف الاثنين في (صغرا) يراد بها الساكن الوسط والمحرك الوسط بالتاء، وهذا البيت يشير به « الآثاري » الى ثلاث مسائل: الأولى: المؤنث الثلاثي الساكن الوسط العاري من تاء التأنيث، فانه يجوز فيه الوجهان: (الصرف وعدمه) مكبرا. الثانية: المؤنث الثلاثي المحرك الوسط العاري من تاء التأنيث، فهو ممنوع من الصرف. الثالثة: المصغر منهما، وهو ممنوع لظهور التاء فيه.

(٣) نص البيت في نسخة الحرم المكي (دهلوي):
وان تجد من الثلاثي كأدد   فاصرفه عنهم بالسماع أو لبد

(٤) في نسخة دار الكتب المصرية (مصغر).

وفي المسمى كـ « توسط » عكس
ومطلقا كـ « بعلبك » امنع وقس
موسى يزيد طلحة وسكرا
ن زينبا وأحمرا وحمرا

المسمى بالمثنى (١) وهو من جملة مالا ينصرف

فرع ، وان سميت باسم التثنية
فالصرف ممنوع لتلك التسمية

ما ينصرف مذكرا ويمتنع مؤنثا من اسماء القرى والأماكن والبلاد

كواسط بدر وفلج ينصرف
وانثوا كمصر فامنع أن عرف
وفي « منى » ودابق حجر هجر
خير ، وصرف غيرها عنهم ندر

ما ينصرف ويمنع ويمد ويقصر ويؤنث ويذكر من اسماء الأشخاص

في مكة حيرا بسنة (٢) السلف
ومثله قبا بطيبة عرف

---

(١) يقول الآثاري في « الهداية » ١٤٤/١ أ ، ب « وللنحاة فيه مذهبان حكاهما صاحب الكافي : احدهما « حكاية لفظ التثنية رفعا ونصبا وجرا مع كسر النون ، كقولك : جاءني زيدان ، ورأيت زيدين ، ومررت بزيدين ، والمذهب الثاني : جعل النون حرف اعراب ، واعرابه اعراب ما لا ينصرف .... ثم يقول :
وهذا المذهب الثاني أقوى من الأول ، ولذلك نظمته في (الكفاية) ووجه تقويته : كونه تلبس بما تلبس به (عمران) ونحو من العلمية والزيادة ، وبهذا استحق أن يعرف باعرابه قياسا على (خناجر) و (سروايل) المسمى بهما » ا هـ .

(٢) هذا الاسم وهو (حراء) يجوز صرفه ومنعه ومده وقصره وتأنيثه ، وتذكيره . أما كونه مقصورا مصروفا ، فلأن القصر والصرف اصل في الأسماء ،واما كونه ممنوعا من الصرف ، فلأن الألف المقصورة =

ومنـــع تاســوعا ، وعاشـــورا حتـــم
ســـواهما اصرف وبتـــذكير علـــم
وللثـــلاثا الأربعـــا والجمعـــة
تانيـــث الاســـم حيث لا يـــوم معـــه
انـــث جمـــادى وهـــو بالمنـــع اشـــتهر
مع المزيـــد ، والخـــلاف فى مصـــر

ما ينصرف من اسماء الملائكة عليهم الصلاة والسلام

ومنكـــر يصـــرف فى المـــلائك
مع المزيـــد ، والخـــلاف فى صـــقر

ما ينصرف من أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام

نـــوح ولـــوط صـــالح المؤيـــد
هـــود شـــعيب والرضـــى محمـــد

الممنـــوع والمصروف من اسماء الســـور

فـــرع من القـــرآن فى اســـما ســـور
منـــع اتنـــى ومنعهـــا على صـــور

= فيه للالحاق كهى فى (منى وحمى وحجى) وما اشبه ذلك، واما كونه ممدودا او مذكرا او مؤنثا فالعمدة فى ذلك على ما نقله الجوهرى فى صحاحه (حرى) ، ولفظه : « وحرا بالكسرة والمد جبل بمكة يذكر ويؤنث ، قال الشـــاعر :

السنا اكرم الثقلين طـــرا   واعظمهم ببطن حراء نارا

ولم يصرفه ، لأنه ذهب به الى البلدة التى هو بها « ا هـ صحاح واما (قباء) فقصره وصرفه على الاصل كما تقدم فى (حرا) .

واما كونه ممنوعا من الصرف ، فلأن الألف المقصورة فيه للالحاق كهى فى : نهى ورحى وسها وسما) وما اشبه ذلك ، واما كونه ممدودا او مذكرا او مؤنثا ، فالعمدة فى ذلك على ما نقله الجوهرى — ايضا — ولفظـــه :

« قبـــاء : ممدود موضع بالحجاز يذكر ويؤنث » اهـ صحاح .

وفى القاموس : « وقباء — بالضم — ويذكر ويقصر ، موضع قرب المدينة وموضع بين مكة والبصرة ، وبالقصر بلد فرغانة » .

نحـــو « يونـــس » امتـــنـع انصـــرافه
في الاســـم او في نيـــة الاضـــافة

ونحـــو « هـــود » او محمـــد صـــرف
بهـــا ، وفي اســـم ســـورة لا ينصـــرف

ومنـــه ذو حـــرف الى خمـــس ســـكن
ونحـــو « يـــس » و « ســـبحان » امتنـــن

ومنـــه مـــا يحكـــونه من الجمـــل
ومنـــه معـــرب بـــآل او بـــال

الى هنا ينتهي نص الفية الآثاري وقد رايت قبل الموازنة ان أضيف ما ذكره في الهداية عن اسماء سور القرآن لما فيه الفائدة :

تنقسم اسماء سور القـــرآن باعتبار الصرف وعدمه الى ســـبع صور :

الصورة الأولى : ما كان مسمى باسم أعجمي فوق ثلاث : ممنوع من الصرف لعلتين قبل تسمية السورة به ، ثم ازداد بالسورة علة ثالثة ، وهي التـــأنيث ، لأن لفظ الســـورة مؤنث ، وذلك نحـــو : يونس ويوسف وابراهيم ، فانـــه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمـــة ، حيث كان علمـــا مسمى به من بني آدم ، ثم لما صار علما على السورة زاد علة ثالثة ، وهي التانيث ، فعلى هذا سواء جعل اسما للسورة نحو : قرات يونس ويوسف وابراهيم ، أو اضيف اليه سورة كذلك : سورة يونس وسورة يوسف وسورة ابراهيم ، فانه يكون مجرورا بالاضافة أو قدر هناك حذف مضاف ، اي سورة يونس ويوسف وابراهيم ، فانه يكون مجرورا على نية الاضافة ، ويكون جره بالفتحة على قاعدة ما لا ينصرف ، وقس على نحو ذلك ، والى ذلك اشار بالبيت الثاني من هذه الأبيات الخمسة .

الصورة الثانية : ما كان مسمى باسم ثلاثي ساكن الوسط كهـــود ونوح ، فان جعل اسماء للسورة لم ينصرف للعلمية والعجمة ، أو التأنيث ، كما قاوا في ماه وجوه ، والا فلو لم يدخل عليه التانيث لكان مصروفا كمـــا سياتي بيانه في ذكر ما ينصرف من اسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام

وان قدر هناك حذف مضاف ، اى سورة هود ، أو نوح ، فقـد انصرف على لغـة التنزيل ، وكذلك تفعـل بالمسمى باسم عربى كمحمد ، فان قصدت به السورة لم تصرفـه للتعريف والتـأنيث ، وان نويت الاضافة صرفته ، ولهذا أشرت بقولى : « صرف بها » أعنى بنية الاضافة ، فتنبـه لذلـك .

الصورة الثالثة : ما كان مسمى به من أحرف الهجاء ، واقله حرف واحد واكثره خمسة أحرف ، والطريق فى ذلك كله سكون آخره .

أما المسمى بحرف واحد فنحو (صاد) ، والجمهور على اسكان الدال منه في كل حال ، وقرأ الحسن بكسر الدال منه على أنه من (صادى يصادى) اذا قابل ، أى صاد بالقرآن عملك ، أى قابله به ، وقرأ عيسى بن عمـر بفتح الدال ، على أنه اسم للسورة ، وبالجملة فالذى عليه الجمهور هـو السكون ، وهو المشهور ، ومما يماثل (صاد) ، (قاف) ، (نون) ، وقال ابن الخباز : « وان شئت فقل قرأت قافـا ، لأنه كهند » انتهى كلامه . والسكون أولى من الصرف ، لمـا فيه من الحكاية ، ولأن التنوين موهم للتنكير والله أعلم » .

وأما المسمى بحرفين فهو على قسمين : قسم ليس فيه غير السكون ، وهو (طـه) وقسم يمتنع من الصرف ، وسيأتى الكلام عليه فى الصورة الرابعة .

وأما المسمى بثلاث أحرف ، فهو على قسمين : قسم ليس فيه غير السكون وهو (الم) ، و (الر) ، وقسم يجوز فيه أن يعـرب باعراب المركب ، وهو : (طسم) ، فتقول : هذه طا سين ميم ، وقرأت طا سين ميم ، وتبركت بطا سين ميم ، والأشهر فى ذلك وفى نحوه : السكون .

وأما المسمى بأربعة أحرف فهو (المص) ، و (المر) وليس فيه غير السكون أيضـا .

وأما المسمى بخمسة أحـرف مقطعة فى اللفظ موصولة فى الخط ،

وهو : « كهيعص » و « حم عسق » فلس فيه غير السكون ايضا ، والى هذه الأنواع الخمسة أشرت بقولى : « ومنه ذو حرف الى خمس سكن » ، أي ومن المسمى به السورة ما يكون صاحب خمسة أحرف جملة واحـدة كما قد علمت ، وقولى « سكن » صفة لحرف ، اى ساكن ، والى ذلك أشار الحريرى بقوله فى الدرة : «ويقولون : هذا واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة ، فيعربون أسماء الأعداد المرسلة ، والصواب : أن تبنى على السكون فى حالة العدد فيقال : واحد ـــ بسكون الدال ـــ وكذلك الحكم فى نظائره ، اللهم الا أن توصف أو يعطف بعضها على بعض فتعرب حينئذ ، فالوصف كقولك : سبعة أقل من ثمانية، وثلاثة نصف الستة ، والعطف كقولك : واحد واثنان وثلاثة ، لأنها بالوصف والعطف صـارت متمكنة فاستحقت الاعراب ، وعلى هذا الحكم تجـرى أسماء حروف الهجـاء ، فتبنى على السكون اذا تليت مقطعة ولم يخبر عنها كما قال تعـالى : « كهيعص » و « حم عسق » ، وتعرب اذا عطفت بعضها على بعض كما حكى الأصمعى قال : وانشـدنى عيسى بن عمـر بيتـا هجى بـه النحويون وهـو :

إذا اجتمعوا على ألف ، وبـاء ... وتـاء هـاج بينهم القتال

فان عورض ذلك بفتح الميم منقوله تعالى فى مفتتح سورة آل عمران:

« ألـم الله لا اله الا هو » فالجواب عنه أن أصل الميم السكون ، وانما فتحت لالتقاء الساكنين ، وهما : الميم ، واللام من اسم الله تعالى ، وكان القياس أن تكسر على ما يوجبه التقاء الساكنين ، الا أنهـم كرهوا الكسر ، لئلا يجتمع فى الكلمة كسرتان بينهما يـاء ، هى أصل الكسر ، فتثقل الكلمة ، فلذلك عدل الى الفتحة التى هى أخف » انتهى كلامه .

الصورة الرابعة : ما كان مسمى به وهو على حرفين من حـروف الهجـاء ، وامتنع من الصرف للعلمية والتأنيث ، ولوجود موازن لـه من الأعلام الممنوعة من الصرف ، وذلك نحـو : (ياسين) ومثلها ((طا سين) و ((حاميم) ، وهى لا تنصرف ، لأنها معارف أعجمية مؤنثة ، وكل منها على وزن (قابيل) و ((هابيل) ، وهما أعجميان ، وعلى هذا فيعرب باعراب مالا ينصرف ، فيقال : هذه حم ، وقرأت حم ، وتبركت بحم ، وتبركت بحم ، ولا ينصرف للتعريف والعجمة والتأنيث .

الصورة الخامسة : ما كان مسمى به من الاعلام التى تلازم الاضافة غالبا ، وهو (سبحان) فانه علم التسبيح فى الاصل ، وكان مبنيا على الفتح ، ثم انتقل الى السورة فامتنع من الصرف للعلمية والتانيث ، ولوجود موازن له من الاعـلام الممنوعة كعثمان المزيـد فيه بالالف والنون ، وعلى هذا فيقال : هذه سبحان ، وقرات سبحان وتبركت بسبحان .

واعلم أن كلا من هذين الاسمين ، أعنى (ياسين) و ((سبحان يجرى مجرى (يونس) و (يوسف) و (مريم) فى عدم الصرف سواء كان لاسم او فى نية الاضافة ، لأن كلا من الأسماء المذكورة ممنوع من الصرف بالعملية والعجمة والتانيث والى هـذين النوعين أشرت بقولى : « ونحـو ياسين وسبحان امنعن » .

ومما يجرى مجرى (سبحان) فى الوزن والاعراب (لقمان) وهـو لا ينصرف للعلمية والزيادة .

الصورة السادسة : ما كان مسمى بجملة نحو « اقتربت الساعة »، و « قل أوحى الى » ، و « تبارك الذى بيده الملك » ، والطريق فى اعرابه : أن يكون على الحكاية ، فيقال : هذه اقتربت الساعة ، وقـرات اقتربت الساعة ، ومررت باقتربت الساعة ، وكذلك تفعل فى سائرهن ، والى ذلك أشرت بقولى : « ومنه ما يحكونه من الجمل » ، اى ومن المسمى به ما يكون جملة ، فيكون محكيا .

الصورة السابعة : ما كان مسمى به مما يتصرف فى وجوه الاعراب بصدره أو بعجزه فالأول كقولك : هذه آل عمران ، وقرات آل عمران ، ومررت بآل عمران ، فعمران مجرور بالفتحة ، لانـه لا ينصرف ، وآل المصدرة عليه تختلف باختلاف العوامل الداخلة عليها ، والثانى : كالنساء والمائدة والأنعام والأعراف والانفال ، والرعد والحجر والنحـل والكهف

والأنبياء ونحو ذلك مما صدره الف ولام تعرفه ويختلف آخــره باختلاف العوامل الداخلة عليه ، والى هذين النوعين اشرت بقولى : « ومنه معرب بآل او بال » ، اعنى ما تقدم ذكره « ا هـ الآثارى فى الهداية ١/١٤٥ — ١٤٧

وينظر فى هذه المسألة :الكتاب لسيبويه ١٠٢/٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٦٠ .

٢ — أبيات ما لا ينصرف فى الدرة الألفية لابن معط

القـــول فى بيـــان غـير المنصـــرف
الصـرف فى الأســماء أصــل اســتخف
وهــو فى الاســم الأمكــن الأصـل يقــع
والصــرف بالتنــوين والجــر تبــع
والصــرف ممنــوع من اســم مشــبه
للفعــل من وجهــين أو من أوجــه
وهى فــروع تســعة اذا اجتمــع
منهـا فى الاســم اثنــان فالصــرف امتنـع
عــدل وتأنيــث وجمــع أقصــى
وعجمــة ووزن فعــل خصــا
ونــون فعــلان المزيــد والصــفة
واســم مركــب ، والاســم المعــرفة
فالعــدل والتعــريف نحــو عمــرا
والــوزن والتعــريف نحــو بــذرا
واحمــد وتغــلب ويشــكرا
والــوزن والوصــف كمثــل احمــرا
والوصــف والعــدل كمثــل آخــرا
ومثــل مثنــى وثــلاث اشــتهرا
وعلــم أنــث نحــو حمــزة
وزينــب وطلــب وعــزة
وألــف التأنيــث نحــو ســكرى
ونحــو حمــراء ونحــو بشــرى
تعــد فرعــين فــلا ينصــرف
ما هى فيــه نكــروا أو عرفــوا

وهكـــذا الجمـــع العـــديم المثـــل
في المفـــردات ما لـــه من شـــكل
يعـــد فرعـــين فليـــس ينصـــرف
نحـــو محـــاريب مســـاجد عـــرف
ثالثـــه الالـــف ثـم بعـــده
حرفـــان او ثلاثـــة أو شـــدة
وزائـــدا معـــرف كعمـــران
ونحـــو عثمـــان ونحـــو عفـــان
وغطفـــان وانصـــراف حســـبان
اذ نونـــه اصـــل كـــذاك تبيـــان
وزائـــدا الوصـــف كمثـــل ســـكران
مقـــابلا ســـكرى ، كـــذا اصرف عريـــان
وعلميـــة الـــذى تركبـــنا
كحضـــرموت وكمعـــدى كربـــا
امـــا مثـــال عجمـــة الأعـــلام
فنحـــو اســـحاق وابراهـــام
الا ثلاثيـــا بـــه قد ســـكنا
ثانيـــه فالصـــرف كنـــوح عينـــا
الا مؤنثـــا كمصـــر المعـــرفة
فـــذا كهنـــد بعضـــهم ما صـــرفه
وكـــل ما لـــم ينصـــرف منكـــرا
لـــم ينصـــرف معـــرفا كأحمـــرا
وان تعـــرفه بـــلام أو تضـــف
أو نكـــر العلـــم فهـــو منصـــرف
وما أتـــاك اســـما لحـــي او لأب
تصـــرفه نحـــو قريـــش وعـــرب
وان تـــرد قبيـــلة أو أمـــة
لـــم ينصـــرف كتغـــلب ولخمـــا

كـذا اذا أردت بالبـلد
تأنيث تعريف كمن عمان
لم ينصرف اذ بقعة أردتا
وان أردت موضعا صرفتا
كواسط ودابق وفلج
دليلها فى الشعر للمحتج
كذاك لا تصرف أسماء السور
كهود ، والتأنيث فيها يعتبر
ما لم تكن فى نية الاضافة
اذ ذاك فاصرف ما اقتضى انصرافه
ومثل حاميم وياسين بنى
وقيل بل بترك صرفها اعتنى

٣ ـ أبيات ما لا ينصرف فى ألفية ابن مالك :

الصرف تنوين أتى مبينا
معنى به يكون الاسم أمكنا
فألف التأنيث مطلقا منع
صرف الذى حواه كيفما وقع
وزائدا فعلان فى وصف سلم
من أن يرى بتاء تأنيث ختم
ووصف أصلى ووزن أفعلا
ممنوع تأنيث بتا كأشهلا
والغين عارض الوصفية
كأربع ، وعارض الاسمية
فالأدهم القيد لكونه وضع
فى الأصل وصفا انصرافه منع
وأجدل وأخيل وأفعى
مصروفة ، وقد ينلن المنعا

ومنع عدل مع وصف معتبر
في لفظ مثنى وثلاث وأخر

ووزن مثنى وثلاث كهما
من واحد لأربع ، فليعلما

وكن لجمع مشبه مفاعلا
أو المفاعيل بمنع كافلا

وذا اعتلال منه كالجوار
رفعا وجرا أجره كسارى

ولسراويل بهذا الجمع
شبه اقتضى عموم المنع

وان به سمى أو بما لحق
به فالانصراف منعه يحق

والعلم امنع صرفه مركبا
تركيب مزج نحو معد يكربا

كذاك حاوى زائدى فعلانا
كغطفان وكأصبهانا

كذا مؤنث بهاء مطلقا
وشرط منع العار كونه ارتقى

فوق الثلاث ، أو كجور وسقر
أو زيد : اسم امرأة لا اسم ذكر

وجهان في العادم تذكيرا سبق
وعجمة كهند والمنع احق

والعجمى الوضع والتعريف مع
زيد على الثلاث صرفه امتنع

كذاك ذو وزن يخص الفعلا
أو غالب كأحمد ، ويعلى

وما يصير علما من ذى الف
زيدت لا لحاق ، فليس ينصرف

والعلم امنع صرفه ان عدلا
كفعل التوكيد او كثعلا

والعدل والتعريف مانعا سحر
اذا به التعيين قصدا يعتبرا

وابن على الكسر فعال علما
مؤنثا ، وهو نظير جشما

عند تميم ، واصرفن ما نكرا
من كل ما التعريف فيه اثرا

وما يكون منه منقوصا ، ففى
اعرابه نهج جواز يقتفى

ولاضطرار ، او تناسب صرف
ذو المنع ، والمصروف قد لا ينصرف

اعراب ما لا ينصرف

١ ــ ذكر ابن معط تحت مبحث (القول فى اعراب الاسم الواحد)

اعراب الاسم الذى لا ينصرف فى حالة الجر فقط باعتبار انها الحالة التى يختلف فيها غير المتصرف عن المنصرف اعرابا .

اما حالة الرفع ، وكذا حالة النصب فهما متفقان فى الرفع بالضمة وفى النصب بالفتحة ، يقول ابن معط :

وكل ما لم ينصرف تفتحه جرا كاسحاق ، ويأتى شرحه

٢ ــ سار « ابن مالك » على نهج « ابن معط » ، فأفرد مالا ينصرف

بحالة الجر ، باعتباره يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وهى علامة فرعية، يقول ابن مالك فى (المعرب والمبنى) :

وجر بالفتحة مالا ينصرف ما لم يضف أو يك بعد ال ردف

ليبين أن جره بالفتحة مشروط بعدم اضافته ، وتجـرده من الالف والـلام .

٣ ـ (أ) أما الآثـارى فقد ذكـر فى مبحث الإعراب الحديث عن هذه العلامة بايجاز شديد ، حيث ذكرها غير مسماة فى مبحث :

« ما يستوى فيه لفظ المنصوب والمجرور » بقوله :

ويستوى المنصوب والمجرور فى خمسة اولهـا الضمير

ثم المثنى ثم جمـع قد سـلم فى حالتيه ، ثم ممنوع علم

(ب) وفى مبحث (تقسيم الاسماء وتحديدها) يقول :

ممنوعها : اسم مشبه للفعل فى اعدام تنوين وكسر قد نفى

(جـ) وفى شروط مالا ينصرف يقول :

الشرط فى الاسم الذى لا ينصرف فقد اضافة وال او ينصرف

(د) ويؤخر الحديث عن التصريح بعلامة اعـرابه ، وهى الفتحـة الى الفصل السادس وهو فصل (الجر) حيث ذكر للجر ثلاث علامات لعشرة اسماء ، واتى آنـذاك بالفتح علامة لجـر مالا ينصرف وهو ـ أيضا ـ متابع لسابقيه :

ابن معط وابن مالك فى ذكر حالة الجر فقط . يقول الآثارى :

والفتح مخصوص بما لا ينصرف والياء فى جر المثنى قد الف

المصروف أصل للممنوع من الصرف

١ ــ يقول ابن معط فى درته :

« الصرف فى الأسماء اصل استخف »

٢ ــ ويقول الآثارى فى مبحث « أصول الاعراب » :

« واصل المصروف للممنوع »

وابن معط اعطى معنى زائدا عن الآثارى ، فبين ان الاسم المصروف اصل للممنوع بخلوه من العلل المانعة له من الصرف ، فالاسم المجرد من هذه الفروع الزائدة التى سببت له المنع يكون خفيفا ، لعدم تحمله لأمور زائدة على اصله .

٣ ــ ولم يشر ابن مالك الى هذا الأصل فى ألفيته .

المراد بالمنصرف وغير المنصرف

١ ــ يقول ابن معط عن التنوين :

وهو فى الاسم الأمكن الأصل يقع   والصرف بالتنوين ، والجر تبع

٢ ــ ويقول ابن مالك :

الصرف تنوين اتى مبينـــا   معنى به يكون الاسم أمكنـــا

٣ ــ ويقول الآثارى فى شروط مالا ينصرف :

والشرط فى المنع لغير أمكن   والصرف تنوين للاسم الأمكن

(أ) يشير ابن معط الى قضية اختلف فيها العلماء :

هل الصرف هو التنوين ــ فقط ــ أو التنوين والجر معا ؟

(ب) وينص صراحة على اختياره لمذهب المحققين ، وهو ان الصرف هو التنوين . اما المذهب الثانى وهو : التنوين والجر فممن ذهب الى ذلك السيرافى .

(ج) ذكر الآثارى فى شروطه : أن المنع من الصرف للمتمكن غير الأمكن وهو ما اشبه الفعل بعلتين ، وأن المصروف هو الاسم المتمكن فى الاسمية ، لأنه عار من شبه الحرف فيبنى ، أو شبه الفعل فيمنع من الصرف .

المنع من الصرف لوجود علتين

١ — يقول ابن معط :

والصرف ممنوع من اسم مشبه ... للفعل من وجهين أو من أوجه
وهى فروع تسعة اذا اجتمع ... منها فى الاسم اثنان فالصرف امتنع

٢ — ويقول الآثارى :

ورابع الانواع مالا ينصرف ... اسم بعلتين من عشر عرف
فرعين فى لفظ ، ومعنى فاصرف ... نحو (اجيمال) و (حائضى) تفى

(أ) ذكر كل من « ابن معط » و « الآثارى » أن الاسم يمنع الصرف اذا وجد فيه علتان : احداهما لفظية ، وهى اشتقاق الفعل من المصدر وثانيتهما معنوية ، وهى احتياج الفعل الى الاسم فى الاسناد ولا يكون الاسم مشبها الفعل الا باجتماعهما ، وحينذاك يمنع الصرف .

(ب) ولقد اشار الى ذلك « ابن معط » صراحة ، حيث قال : « مشبه للفعل من وجهين أو من أوجه (١) » ، أما « الآثارى » فقد مثل للمصروف ، وهو ما كان فيه العلتان من جهة واحدة بمثالين : الأول (اجيمال) تصغير (أجمال) جمع (جمل) ، فان فيه فرعية التصغير عن التكبير ، وفرعية الجمع عن الافراد ، ومرجع تلك العلتين معنا (اللفظ) ،

---

(١) اعترض ابن الخباز فى الغرة (٣٥ ب) على ابن معط فى قوله : «اومن أوجه » بقوله : « وقول يحيى : أو من اوجه غير معروف ، ولا حجة له فى (ماه وجور) مع أن فيهما ثلاث علل ، لأن منهن علة واحدة مقاومة ، وعلتان مانعتان من المقاوم » اهـ .

والمثال الثاني : (حائض) فان فيـــه فرعية التانيث عن التذكير ، وفرعية الوصف عن الموصوف وجهتهما معا (المعنى) .

(جـ) أما ابن مالك فلم يذكر تلك العلل جملة ، بل ذكرها عند الحديث عنها مفصلة واحدة بعد الأخرى .

عدد العلل المانعة الصرف وترتيبها فى الذكر

١ ـــ يقول ابن معط :

وهى فروع تسعة اذا اجتمع	منها فى الاسم اثنان فالصرف امتنع
عـــدل وتأنيث وجمـــع أقصى	وعجمـــة ووزن فعـــل خصـــا
ونون فعلان المزيد والصـــفة	واسم مركب والاســـم المعـــرفة

وابن معط فى هذا موافق لجمهور النحاة فى اعتبارها تسعة ، ولم يعد منها الف الالحاق .

٢ ـــ ويقـــول الآثـــارى :

١ ـــ . . . . اسم بعلتين من عشر عـــرفت

فيرى أن ثانى العلتين التى تمنع الاســـم الصرف مجموعة فى عشرة

٢ ـــ ثم يذكرها تفصيلا فيضيف عاشرة ، وهى الالحاق فيقول :

عرف وصف واعدل وانث واجمع   اعجم وزن ركب وزد الحق تفى

٣ ـــ وابن مالك سبق الآثارى فى اضافة الف الالحاق للعلل فيقول :

وما يصير علما من ذى الف   زيدت لالحاق فليس ينصرف

وسبقهما الى ذلك « السيرافى » تشبيها لألف الالحاق بألف التانيث ، وهناك من يعدها ثمانية ، منهم الزجاج الذى أسقط الألف والنون ، وكذلك

عبد القاهر الجرجانى الذى يعد الألف والنون فرعا على التأنيث (١) .

٤ ـ ذكر ابن معط العلل فى عشرة ابيات ، وبين أن المراد بالجمع : الجمع الأصلى ، وكان مفصلا وواضحا حيث ذكر أن الزيادة هى زيادة (فعلان) ، ولكنه ذكر النون فقط ، فكأنه خصها بالزيادة دون الألف.

أما الآثارى فقد ذكرها فى بيت واحد مختصر غير مفصلة ، وان عرض لها بعد ذلك مفصلة .

٥ ـ (أ) بدأ ابن معط العلل بالعدل حيث يقول : « فالعدل والتعريف نحو عمرا » ، ويقول : « والوصف والعدل كمثل أخرا » .

(ب) وبدأ ابن مالك فى الوصف بزائدى فعلان ، حيث يقول :

« وزائدا فعلان فى وصف سلم » وفى العلم بالمركب حيث يقول :

« والعلم امنع صرفه مركبا » .

(جـ) وبدأ الآثارى فى الوصف بذى الزيادة بقوله : « وصف كسكران » وقوله : « والشرط فى فعلان فعلى ... » وفى العلم بالتركيب حيث يقول : « ركب كبعلبك » « ركب وزد ..... » (٢) .

ولقد اعترض ابن الخباز على ابن معط فى ترتيبه العلل بقوله (٣) .

« وقد رتب يحيى علل الصرف ترتيبا غريبا ، ولم يبدأ سيبوية (٤).

---

(١) أنظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٣ ـ ٥ ، المقتصد للجرجانى ٩٦٥، شرح الفية ابن معط ص ٤٤٠ .

(٢) بدأ ابن النحاس بالجمع حيث يقول : (شذور الذهب ٤٥)

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة   ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وبدأ بن الحاجب بالعدل حيث يقول : (الكافيــة مع شرح الرضى ٣٥/١)

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة   وعجمة ثم جمــع ثم تركيب

والنون زائــدة من قبلها ألف   ووزن فعل وهذا القول تقريب

(٣) ابن الخباز ٣٦ أ

(٤) الكتاب ١٩٣/٣ ـ ١٩٤

وابو على (١) وابن جنى (٢) الا بوزن الفعل ، وقد بـدأ الزمخشرى (٣) بالعلمية ، والبداءة بالعدل غريبة » ا هـ .

ما يمنع من الصرف لوجود علتين

١ ـ العـــــدل (٤)

١ ـ يقول ابن معط : ١ ـ « فالعدل والتعريف نحو عمرا » ، ٢ ـ ويقول :

والوصف والعدل كمثل أخرا ومثل مثنى وثـلاث اشتهرا

٣ ـ ثم يقول فى (الظرف) :

فمنه ما لم ينصرف مذكـرا معرفة عـدل أعنى سـحرا

٢ ـ ويقول ابن مالك فى الوصف المعدول :

ومنع عدل مع وصف معتبر فى لفظ مثنى وثـلاث وأخـر

ووزن مثنى وثـلاث كهمـا من واحـد لأربـع فليعلمـا

ثم يقول فى العلم المعدول :

والعلم امنع صرفه ان عـدلا كفعل التوكيـد او كثعـلا

والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصدا يعتبر

وابن على الكسر فعـال علما مؤنثـا ، وهو نظير جشما

عند تميم ، واصرفن ما نكـرا من كل ما التعريف فيه أثرا

(١) المقتصد بشرح الايضاح ٩٦٢ .

(٢) اللمع ٢٣١ .

(٣) المفصل مع شرح ابن يعيش ١/٥٨

(٤) بدأت العـلل بترتيب « ابن معط » ـ رغـم ورود الاعتراض عليها ـ لأن الدرة الألفية هى أقدم الألفيات الثلاث .

٣ — ويقول الآثارى فى الوصف :

وصف كسكران ونحو احمرا واخر اعـــدل كأحاد معشرا

وفى العلم : « واعدل به » ، وفى امثلته : « أو اعدل كعمر »

وفى شروط ما لا ينصرف :

والشرط فى نحـــو أحـــاد معشر حـــالا ونعتا خبرا ينكر
والشرط فى ملحوقها (١) ، وهو أخر تقابل لآخرين(٢) معتبر
والشرط فى الجمعين(٣)كسر ما عرض فى رابع وثالث غير عوض

ثم يقـــول :

والشرط فى عـــدل المسمى كعمـــر لمفـــرد أو جمـــع أو كفـــدر
والشرط فى عدل (فعال) أن يرى مؤنثـــا مختتمـــا بغـــير « را »
والشرط فى «سحر» من يوم عرف وشرط «أمس» ليلة أو ينصرف (٤)

١ — ذكر « ابن معط » العدل مع العلمية وقرنه بالمثـــال فى نصف بيـــت والوصف المعدول فى بيت ومثل له بـــ (أخـــر) ، والعدد المعدول بـــ (مثنى) و (ثلاث) ، ولم يذكر أيا من الشروط التى أوردهـــا الآثارى ثم اتى فى مبحث (الظرف) بالظرف المعدول عن الألف واللام

---

(١) الضمير فى (ملحوقها) يعود على أسماء العدد المذكور فى البيت السابق : (أحاد ، معشر) ، فكأنه يريد أن يقول : شرط الملحوق بنحـــو (أحاد ، معشر) للوصف والعدل ، وهو (أخر) تقابل لآخرين .

(٢) بفتح الخاء .

(٣) يريد بالجمعين ما كان خماسيا على وزن (مفاعل) أو سد اسيا على وزن (مفاعيل) وشرط كل منهما أن يكون ثالثه الفا غير عوض يليها كسر غير عارض فمتى وجد ذلك فى جمع امتنع من الصرف ، لوجود علتين فرعيتين : فرعية فى المعنى ، وهى الدلالة على الجمع ، وفرعية فى اللفظ وهى الخروج عن صيغة الآحاد العربية .

(٤) أراد بـــ (سحر) خلوه من الألف واللام ، وهذا معدول عما فيه الألف واللام وكذا خلوه من الاضافة ، وبقولـــه : « يوم عرف » قصـــد التعيين .
و بـــ (أمس)ليلة معينة ، وهى السابقة ليومك الحاضر .

وهو (سحر) ، وبين انه ممنوع من الصرف ، والأولى الحديث عنه هنـــا .

٢ ــ أتى « ابن مالك » بالعدل مع الوصف ضمن علل الوصفية التى ذكرها كلها أولا ، ثم ثنى بعلل العلمية ، فذكر العدل مع الوصف فى بيتين ومثل له بما مثل به « ابن معط » (مثنى ــ ثلاث ــ اخر) .

الا أنه فى البيت الثانى قيد العدد المعدول ، فجعله من واحـد الى أربعة ، وهو ما اتفق عليه جمهور النحاة .

ولا تناقض بين ما ذكره هنا وبين ما ذكره فى الكافية الشافية بايصال العدد المعدول الى (عشرة) ، لأنه مع ذكره لذلك هناك ، فقد بين أنــه نقل من العرب ، وليس متفقا عليه ، يقول ابن مالك فى الكافية الشافية (١) :

ومنعو انصراف وصف عدلا	الى (فعال) أو مضاه (مفعلا)
فى عدد من واحد صيغا الى	اربعـة ومخمسا زد ناقـلا
كذا (عشار) نقلوا ومعشرا	ونقل غـيره أراه منكـــرا
وقاس أهل الكوفة البواقى	ورايهـم يـرى ابو اسحاق

ويذكر ابن مالك العلم المعدول فى أربعة أبيات .

٣ ــ أما الآثارى فيمثل للوصف المعدول بـ (احاد معشر) .

ويمكن حصر اوجه الاتفاق والاختلاف بين ابن معط وابن مالك والآثارى فى النقاط الآتيـــة : ــ

(أ) اكتفى ابن معط بذكر نوعين من العلم المعدول :

١ ــ المسمى به ومثل له بـ (عمر) ، ٢ ــ المعدول عما فيه الألف واللام ومثل له بـ (سحر) .

(١) ص ١٤٣٢ ــ ١٤٣٣ .

بينما اتى للوصف المعدول بثلاثة الفاظ : (مثنى ، ثلاث ، اخر)

(ب) قيد ابن مالك العــدد على (فعال و مفعل) بكــونه من واحــد الى اربعة ولم يقيد ابن معط ولا الآثارى ، وان فهم من ذكر الآثارى للفظ (معشر) أنه مع من يجيزه الى العشرة .

وقــد اختلف العلماء فى الأعــداد المعدولة : فريق : جــاء بها على (فعال) و (مفعل) الى اربعة ولم يتجاوزه ، وهو المشهور فلــم يــأت فى التنــزيل متجــاوزا اربعــة ، يقول الله تعــالى : (1) .
« فانكحوا ما طــاب لكم من النســاء مثنــى وثــلاث وربــاع » .
والفريق الآخر اجازه الى العشرة .

وابن مالك قيده فى الخلاصة ، واطلقه الى العشرة فى الكافية الا أن قوله (نقلوا) يعطى انه على خلافه .

وابن معط فى تمثيله بـــ (مثنى) و (ثلاث) و (ربــاع) لا يجيز ولا يمنــع صراحة .

(جـ) أورد الآثارى شرطا للعدد المعدول : وهو : أن يكون نكرة (2) حالا او نعتا أو خبرا ، وافاد بذلك أن العدد المعدول يقع موقعا من الثلاثة منكرا ، ولم يشر لذلك ابن معط ولا ابن مالك .

---

(1) الآية ٢ من سورة النساء .

(2) يقول ابن عصفور فى شرح الجمل ٢/ ٢٢٠ : «واختلف فى السبب الذى أوجب أن يمنع هذا العدل الصرف ، فمنهم من قال : انما العدل فى اللفظ والمعنى ...، ومنهم من قال : انما منع الصرف للعدل والتعريف ، ومنهم من قال : انما منع للعدل والصفة ، وهو الصحيح .
وأما قول من قال : انما امتنع للعــدل فى اللفظ والمعنى ففاسد ...
وأما من قال : انما امتنع للعدل والتعريف فباطل ، لأنه يرد عليــه بقوله : « أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع » ، فمثنى صفة لأجنحــة ، وأجنحة نكرة ، فلو كان معرفة لم ينعت به النكرة ، وان قال : ان (مثنى) بدل فالجواب : أن البدل بالأسماء المشتقة يقل ... ويدل على بطلان مذهبه أيضا قوله « فانكحوا ما طاب لكم من النســاء مثنى وثلاث ورباع »، لأن (مثنى) حال ، والحال لا يجيء معرفة ، ذلك على بطلان مذهبه » اهـ.

(د) ذكر الآثارى شرطا لآخر التى تمنع الصرف ، وهو أن يكون مقـابلا لآخرين جمع مذكر سالم لآخر — بالفتح فيهما — ولم يتعرض لذلك ابن معط ولا ابن مالك .

(هـ) اتفق كل من ابن مالك والآثارى فى اربعة انـواع من العلم المعدول :

١ — ما سمى به ، ومثل له ابن مالك بفعل والآثارى بعمر علما على وزن (فعل) .

٣ — لفظ (سحر) (١) .

٤ — (فعـال) علما لمؤنث .

(و) زاد الآثارى نوعين :

١ — ما كان على (فعل) للسب ، ومثل له بغدر (٢) .

---

(١) يقول ابن مالك فى الكافية الشافية : ١٤٧٨ .

« وامنع لتعريف وعدل (سحرا) ظرفا وأوجب صرفه منكرا

وفى التسهيل يقـول : « ومع العلمية فى سحر الملازم للظرفيـة » ، وعبارته فيهما أدق وأحسن .. مما جعل الدماميني يفضل ما فى التسهيل على ما فى الخلاصة بقوله : « وهذا أولى من قـوله فى الخلاصة : سحر الذى أريد به التعيين ، لأنه قد يراد به التعيين ، ويكون محلى بال أو بالاضافة وجوبا ان كان غير ظرف ، وجوازا إن كان ظرفا ، وإنما يلزم الظرفية حالة تجـرده من ال والاضافة مقصودا بـه معين ، ثم المانع له من الصرف : العدل والعلمية ، فأما العدل فعن مصاحبة الألف واللام وقيل : العدل وشبه العلمية ، من حيث تصرف بغير أداة ملفوظ بها ، بل بنية ال ، واختاره ابن عصفور » (تعليق الفوائد القسم الثانى ٧٨٦ — ٧٨٧) .

(٢) ذكر ابن مالك : (غدر) فى الكافية الشافية ١٤٧١ بقوله :

والعـدل معه مانعـا نحو (عمر) ومثل مسمى به نحو (غـدر)

وشرحه بقوله : « ما جعل علما من المعدول الى (فعل) فى النداء كـ (غدر) و (فسق) حكمه حكم عمر ، ولا تعارض بين قول ابن مالك وقول الآثارى الذى شرحه فى الهداية (١/١٣٩ ب) بأنه للسب ، ويمكن التوفيق بين القولين بأن يقول : المقصود السب فى النداء أو سب المنادى.

٢ ــ لفظ « أمس » مرادا به اليوم الذى قبل يومك (٢) .

(ز) ١ ــ بين « ابن مالك » أن (فعال) علما لمؤنث ممنوع من الصرف عند بنى تميم ، فقط للعلمية والعدل عن (فاعلة) ، ولم يشر لذلك الآثارى . ونظير العدل عن (فاعلة) العدل عن (فاعل) للمذكر (جشم) وهو العظيم .

٢ ــ رأى ابن مالك أنه من المفيد ذكر مذهب أهل الحجاز ــ أيضا ــ فى (فعال) وهو البناء على الكسر ، ولم يشر لذلك الآثارى .
٣ ــ اشترط الآثارى فى (فعال) كونه مختتما بغير (الراء) دون ابن مالك

(ح) ذكر ابن مالك ههنا قاعدة مفادها : « اذا زالت العلمية صرف الممنوع لزوال احدى العلتين بتنكير العلم » .

وذكر الآثارى مثل ذلك فيقول تحت مبحث :

(حالات المنع من الصرف وفى سبع ، فيها يمتنع معرفة وينصرف نكرة)

والعلم اخصص منأسامىالمنع	بأنــه مــلازم لســبع
ركب وزد انــث بهــاء مطلقا	اعجموزن واعدل به والحقا
فهــذه معــرفة لا تنصــرف	وان تجــد منكرا منها صرف

(١) ذكر ابن مالك (أمس) فى الكافية الشافية مفصلا وموضحا لمذهب بنى تميم وغيره واكتفى الآثارى هنا بكونه مقصودا به اليوم السابق يومك بليلة واحدة فلا هو فصل كما فصل ابن مالك فى الكافية الشافية ، ولا هو تركه كما فعل ابن مالك فى » الألفيــة » ، يقول ابن مالك

تميم منع (أمس) فى رفــع تــرى	وعنهــم فى غــير رفــع كســرا
وبعضهم يفتــح جــرا ، ولــدى	غيرهم الكسر ــ مطلقا ــ ان جردا
ومــع (ال) وفى اضــافة وفى	تنكــير اعــراب لكــل اقتفى
وعدل غير (سحر) و (أمس) فى	تســمية تعــرض غــير منتفــى

(١٤٧٨)

٢ ـ وزن الفعـــــــل

١ ـ ويقول ابن معط عن وزن الفعل والعلمية :

والوزن والتعريف نحو (بذرا) (١) واحمد وتغلب ويشكرا

وعن الوزن والوصف يقول :

والوزن والوصف نحو أحمرا

٢ ـ ويقول ابن مالك فى العلمية ووزن الفعل :

كذاك ذو وصف يخص الفعلا أو غالب كأحمــر ويعــلى

وفى الوصف مع وزن الفعل يقول :

ووصف أصلى ووزن أفعــلا ممنوع تأنيث بتـــا كأشهلا
والغين عـــارض الوصفيــة كأربع ، وعـــارض الاسمية
فالأدهم القيـــد لكونه وضع فى الأصل وصفا انصرافه منع
واجـــدل واخيــل وافعــى مصـــروفة وقد ينلن المتعــا

٣ ـ ويقول الآثارى فى الوصف :

وصف كسكران ونحو أحمر ...

وفى العــلم :

. . . . اعجم وزن
ثم يقول فى أمثلة العلم الممنوع من الصرف :
وزن كأحمـــد . . . .

(١) جاء فى لسان العرب (بذر) : بذر : موضـــع ، وقيل : ماء معروف ، قال ابن برى : ولم يجىء من الأســـماء على (فعل) الا بذر وعثر : اسم موضع وخضم : اسم لعنبر بن تميم ، وشلم : اســـم بيت المقدس ، وهو عبرانى وبقم : اسم أعجمى وهى شجرة ، وكتم : اســـم موضع أيضا .

١ ـ (أ) نرى ابن معط والآثارى فى الوصف ووزن الفعل قد اقتصرا على التمثيل له بـ (احمر) فقط .

(ب) غير أن الآثارى قد اتى بشرط فى هذا الوصف وهـو أن يكون وصفا أصليا (ليس عارضا) ، والا يقبل مؤنثة التاء .

(جـ) أما ابن مالك فقد كان مفصلا وواضحا وشاملا :

١ ـ فلقد ذكر ما اشترطه الآثـارى بالوصف الأصلى وبعدم قبول تـاء التـأنيث .

٢ ـ ولكنه ذكر فى ابياته ثلاثة اقسام للوصف على وزن (أفعل) .

١ ـ الوصف الأصلى ومثل له بأشهل فهذا ممنوع من الصرف

٢ ـ ما وصف بالعروض ويتمثل فى نوعين :

(أ) ما كان من أسماء العدد ووصف به فهو منصرف .

(ب) ما كان وصفا فى الأصل ، ولكن سمى به وغلبت عليه الاسمية ومثل له بالأدهم للقيد ، وهذا ممنوع .

٣ ـ ما تجرد عن الوصفية ، وصار اسما فى العربية ، ومثل له بأجـدل وهو الصقر ، وأخيل لطـائر عليه نقط كالخيلان يسمى الشقراق ، وأفعى لضرب من الحيات ، وهـذا النوع مصروف ، ولكن بعض العرب لحظ فيهـا معنى الصفة وهو القوة والتلون والايذاء فمنعها من الصرف .

٢ ـ فى العـلم :

١ ـ نرى ابن معط يشير بتعدد الأمثلة الى ما يأتى :

(أ) قسم لا يوجد فى غير الفعل الا فى علم واعجمى ، ويمثل له بـ (بذر) : وهو علم لمكان أو لمـاء .

(ب) قسم يغلب وزنه فى الافعال ويكثر فيها ، ويمثل للأعلام التى جاءت منه بـ (تغلب) و (يشكر) و (احمد) .

٢ ــ حدد ابن مالك العلم الموازى للفعل بنوعين ــ ايضا ــ .

(أ) ما يخص الفعــل .

(ب) ما يغلب فيــه .

٣ ــ وكذلك فعل الآثارى فذكر نوعين ، الا أنه أتى بنوع عند الحديث عن العلل التى تمنع العــلم من الصرف بذكر مثــاله ، وهو ما يغلب فيه فقال : وزن كأحمد ، ثم أتى بالنوعين عند سرده لشروط مالا ينصرف فحدد النوع الغالب بأنه مبدوء بحرف من حروف المضارعة (أتين) والنوع المختص بالفعل ، ومثل له بـ (حلب) .

ومن هنا نجد ان الثلاثة قد اتفقوا فى ذكر نوعين :

الا أن ابن معط عبر عن النوعين بالمثال فقط ، فذكر للنــوع الأول بـ وهو الوزن الخاص بالفعل ــ (بذر) ، وللنوع الثــانى الوزن الغالب (أحمد) و (تغلب) و (يشكر) .

بينما ابن مالك سمى النوعين ممثلا للغالب ــ فقط ــ بأحمــد ويعلى ولم يمثل للوزن الخاص بالفعل .

أما الآثارى فقد سمى النوعين ايضا ــ كما ذكرت سابقا ــ ومثل ــ للنوع الغالب بأحمد وحدد علامته ببدئه بأحد الحروف الأربعــة (الهمزة) ــ التاء ــ الياء ــ النون) .

ومثل للنوع الخاص بـ (حلب) .

٣ ــ العــــلم المؤنـــــث

١ ــ يقـــول ابن معط :

(أ) وعلم انــث نحــو حمـــزة وزينـــب وحلـــب وعـــزة

(ب) ويقـــــول :

الا مؤنثـــا كمصر المعـــرفة فـــذا كهند بعضهم ما صرفه

٢ ــ ويقول ابن مالك :

كـــذا مؤنث بهاء (١) مطلقـــا وشرط منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث او كجور او سقر او زيد اسم امرأة لا اسم‌ذكر
وجهان فى العادم تذكيرا سبق وعجمة كهنـــد والمنع أحـــق

٣ ــ ويقول الآثـــارى :

١ ــ ركب وزد ، انث بهاء مطلقا ....

٢ ــ ثم يقـــول : ....

وانث تستفد

كطلحة او زينب او فاطمة ....

٣ ــ ثم يقـــول :

والشرط فى مؤنث كخرنقا فوق ثلاث ومع الها اطلقا

المؤنث اللفظى ، وهو ما ختم بتاء التأنيث ، والمعنوى : اما أن يكون زائدا على ثلاثـــة ، أو يكون ثلاثيا ، والثلاثى قد يكون محرك الوســـط أو ساكنـــة .
ساكنـــه .

١ ــ (أ) مثل ابن معط للعلم المؤنث بأربعة أمثلة ، للمؤنث فى اللفظ فقط ــ

(١) يطلق النحويون الهاء احيانا ويقصدون بها التاء .

بحمزة ، فهو اسم لرجل ، وللمؤنث المعنوى ذى العلامة بـ (عـزة) وهو اسم لامرأة ، وقيد الثلاثى بالممنوع من الصرف بكونه محرك الوسط ، ويفهم ذلك بتمثيله له بـ (حلب) (١) .

(ب) الا انه ذكر بعد ذلك لفظ (مصر) وقيده بكونه علما على بلـدة وافاد بأنه ما يصرف عند البعض ، وفهم من ذلك انه يصرف عند البعض الآخر .

٢ ــ وابن مالك ذكر العلم المختوم بتاء التأنيث أنه ممنوع من الصرف مطلقا ، سواء كان لمذكر أو مؤنث ، وسواء كان ثلاثيا أو أكثر من ثلاث ، أما الخالى من العلامة ، ان زاد على ثلاثة امتنع صرفه ، أو منقولا من مذكر الى مؤنث ، وان كان ثلاثيا ساكن الوسط وليس أعجميا ولا منقولا من التذكير الى التأنيث ، ففيه الوجهان والمنع أرجح ، ومثل لساكن الوسط الاعجمى بـ (جور) ، وهو اسم بلـد ، للمحرك الوسط بـ (سقر) ، وهو علم على جهنم ، وللعلم المذكر المسمى به امرأة بـ (زيد) ، ولساكن الوسط وليس اعجميا ولا منقـولا من المذكر للمؤنث بـ (هند) .

٣ ــ (أ) أما الآثارى فقد ذكر أن من المؤنث ما كان مختوما بتـاء التأنيث وهذا ممنوع من الصرف مطلقا (ثلاثيا وغيره ، مذكرا او مؤنثا) ، ثم مثل للمؤنث بثلاثة امثلة : (طلحة) للمؤنث فى اللفظ فقط و (زينب) للمؤنث المعنوى فقط ، و (فاطمة) للمؤنث لفظا ومعنى .

(ب) ثم ذكر فى شروط مالا ينصرف أن المؤنث الخالى من العـلامة شرطه أن يكون زائدا عن ثلاثة أحرف ، ومثل له بـ (خزنق) .

أما ما ختم بالعلامة فلا يشترط فيه الزيادة عن ثلاثة أحرف ، وهذا نفس الشرط الذى ذكره ابن مالك بقوله :

---

(١) ذكر الآثارى لفظ (حلب) فى الممنوع من الصرف للعلمية ، والوزن الخاص بالفعل (الماضى) ، وهنـا ذكره ابن معط فى الممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (علم على مكان) .

(وشرط منع العار كونه ارتقى فوق الثلاث)

كما انه قد خص المؤنث الثلاثي الخالي من التاء بمبحث مستقل مبينا انه اذا كان ساكن الوسط فمنعه اولى ، اما اذا كان محرك الوسط لمتنع صرفه ، ومثل لساكن الوسط بـ (هند) ولمحركة بـ (سقر) ، ولم يمثل للاعجمي من اسماء البلاد كما مثل ابن مالك ولكنه زاد نوعا ثالثا لم يذكره ابن معط ولا ابن مالك ، وهو المصغر بالتاء من النوعين السابقين ، وقرر انه ممنوع من الصرف .

٤ ـ لم يذكر ابن معط شرط الخالي للعلامة ، كما اشترط كل من ابن مالك والاثاري ، وانما اكتفى بالتمثيل له بـ (زينب) .

٥ ـ اعقب ابن معط العلم الممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ـ وهو ممنوع لعلتين بما ختم بألف التأنيث ـ وهو ممنوع لعلة واحدة حقيقة علتين تنزيلا ، فانه لما ذكر التأنيث إراد أن يذكر كل اقسام المؤنث الممنوع لوجود علامة فيه سواء كانت التاء او الألف بنوعيها .

الا أنه أن اغتفر له الخلط بين ما فيه علتين وما فيه علة لسبب الجامع المشترك بينهما ، وهو أن من بين ما فيه علتان للعلمية والتأنيث ، ما ختم بالعلامة فبينهما جامع ، وهو وجود علامة للتأنيث في آخر كل منهما ، فكيف يغفر له الإتيان هنا بالممنوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع ؟؟

هل يقال : ان الممنوع لألف التأنيث لعلة واحدة ، فلما ذكره ذكر النوع الثاني لما يمنع لعلة واحدة فثنى بـ المجموع !! (١)

---

(١) في سابق كلامي قلت : انني سأسير في تعداد الاسماء الممنوعة من الصرف على نهج ابن معط لأقدميته .

لكني لما وجدت خلطا منه بين ما منع لعلتين وما منع لعلة واحدة خالفته في ذلك فقط ، وآثرت تأخير ما منع لعلة واحدة الي أن انتهى من ذكر الممنوع لعلتين .

٤ ـ ما ختم بالف ونون مزيدتين

١ ـ يقول ابن معط :

وزائدا معرف كعمران ونحو عثمان ونحو عفان

وغطفان واصراف حسان إذ نونه أصل كذاك تبان

وزائدا الوصف كمثل سكران مقابلا سكرى ، كذا اصرف عريان

٢ ـ ويقول ابن مالك فى الوصف :

وزائدا فعلان فى وصف سلم من أن يرى بتاء تأنيث ختم

ويقول فى العلم :

كذاك حاوى زائدى فعلانا كغطفان وكأصبهانا

٣ ـ ويقول الأثارى :

١ ـ فى موانع الصرف :

عرف وصف واعدل وانث واجمع اعجم وزن ركب وزد الحق تفى

٢ ـ وفى حالات الممنوع من الصرف :

ركب وزد . . . .

٣ ـ وفى أمثلة العلم الممنوع من الصرف :

ركب كبعلبك فيه ثم زد فى نحو عثمان . . . .

٤ ـ وفى الوصف :

وصف كسكران

٥ ـ وفى شروط مالا ينصرف :

والشرط فى المزيد نون والف قد زيدتا ، وصرف أصلى الف

(أ) يتحدث ابن معط عن المختوم بألف ونون مزيدتين ، فيمثل للعلم بـ (عمران) و (عثمان) و (غطفان) ، ثم يبين أن ما كانت نـــونه أصلية صرف ، ومثل لذلك بـــ (حسان) و (تبان) ، فانك لو اعتبرت حسان مأخوذة من الحسن ، وتبان من التبن صرفتا ، فان اعتبرت حسان مأخوذة من الحسن ، وتبان من التب لم ينصرفا .

أما الوصف فقد مثل له بسكران وبين ان مؤنثه (سكرى) ، أى ما كان على (فعلان) فى المذكر و (فعلى) فى المؤنث ، فان كان مؤنثه على (فعلانة)، أى بالتاء صرف ، ومثل ذلك (عريان) .

(ب) وابن مالك يأتى فى الوصف فيحدده بألف ونون مزيدتين وأن يسلم مؤنثـــه من التـــاء .

وفى العلم يذكر — أيضا — زيادة الألف والنون — ويمثل له بمثالين (غطفان) اسم قبيلة ، و (أصبهان) اسم مدينة .

(جـ) ويأتى الآثارى فيفرق ذا الزيادتين فى خمسة مواضع ولا يزيد فى الوصف عن التمثيل له بـــ (سكران) ثم يـــأتى فى شروط مالا ينصرف بذكر شرط زيادة الألف والنون وهو ما سبق ان ذكره ابن معط موضحـــا وممثلا له ، وكذلك مثل للمنصرف ، واكتفى الآثارى بقوله : « وصف أصلى السف » .

(د) قيد ابن معط ، والآثارى وابن مالك (فعلان) يكون مؤنثه على (فعلى) الا أن ابن معط صرح يكون مؤنثه على (فعلى) (١) وتبعـــه الآثارى ، أما ابن مالك فاكتفى بالا يختم المؤنث بالتاء (٢) .

---

(١) ابن معط ذكر شرط الوصف ، وهو خلوه من التاء ضمنا ، لأنـــه قال « سكران مقابلا سكرى » .

(٢) ما كان صفة على (فعلان) على ثلاثة اقسام :

١ — قسم ممنوع من الصرف ، وهو ما كان مؤنثه على (فعلى) ، نحو : سكران سكرى ، وحيران حيرى وشبعان شبعى وغضبان غضبى .

(هـ) ابن مالك صرح بالوصف حين ذكر شرط ما كان على فعلان ، فقال : « فى الوصف » فأخرج بذلك العلم المختوم بألف ونون ، ولم يذكره الأشـارى .

٥ — العلم المركب تركيب مـزج

١ — يقول ابن ابن معط :

وعلميـــة الذى تركبـا كحضرموت ، وكمعـدى كربـا

٢ — ويقول ابن مالك :

والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج نحـو معـد يكـربا

٣ — ويقول الأشـارى :

(أ) عند عـد العلل : « وركب » .

(ب) وفى حالات الممنوع من الصرف : « ركب »

(ج) وفى أمثلة العلم : « ركب كبعلبك »

(د) وفى شروط مالا ينصرف :

والشرط فى التركيب مزج بـاد لا باضـافة ولا اسـناد

١ — ذكر ابن معط العـلم المركب الممنوع بالمثـال له بـ (حضرموت) و (معد يكرب) ، وفهم من المثالين ضمنا أنه يريد المركب المزجـى لا الاضافى ولا الاسنادى .

٢ — وذكر ابن مالك « التركيب المزجى صراحة ومثل له بـ (معد يكرب)

---

٢ — قسم مصروف بلا خلاف ، وهو ما كان مؤنثه على (فعلانة) ، نحو : ندمان ندمانة ، سيفان سيفانة ، وما أشبه ذلك .

٣ — قسم لا مؤنث له : وهذا مختلف فى صرفه ، فمن جعل العلة انتفاء (فعلى) صرفه ، ومن جعلها انتفاء (فعلانة) — وهو الصحيح — منعه من الصرف ، لما ذكر فى الكتب المختلفة .

٣ ــ اما الاثارى ، فلم يذكر التركيب المزجى صراحة الا عند ذكره لشروط ما لا ينصرف ، ومثل له كابن مالك بمثال واحد ، وهو بعلبك .

٤ ــ ابن معط وابن مالك فى بيت واحد وضح كل منهما ما ذكره الاثارى مفرقا فى خمسة مواضع ، حتى الشرط الذى ذكره الاثارى فى بيت كامل استغنى عنه ابن مالك بلفظ «مزج» فأخرج الاضافى والاسنادى، وابن معط بمثالية بين أن المقصود به هو التركيب المزجى .

٦ ــ العلم الاعجمى

١ ــ يقول ابن معط :

أما مثال عجمة الأعلام ... فنحو اسحاق وابراهام

الا ثلاثيا به قد سكنا ... ثانية فالصرف كنوح عينا

٢ ــ ويقول ابن مالك :

والعجمى الوضع والتعريف مع ... زيد على الثلاث صرفه امتنع

٣ ــ ويقول الاثارى :

(أ) فى موانع الصرف يقول : أعجم .

(ب) وفى حالات الممنوع : « أعجم »

(جـ) وفى امثلة العلم الممنوع : « واعجم كجبرائيل موسى كاتمه »

(د) وفى الشروط :

والشرط فى اسم اعجمى وضعه ... فوق ثلاث ، ولشخص منعه

١ ــ يذكر ابن معط العلم الاعجمى بالمثال له بـ (اسحاق) و (ابراهام) ثم يذكر حكم الثلاثى الساكن الوسط ويمثل له بـ (نوح) ، فيحكم بتعين صرفه .

٣ ــ وابن مالك قيده بــ (أ) كونه علما فى اللسان الأعجمى .
(ب) وكونه زائدا على ثلاثة .

٣ ــ أما الآثــارى فيمثل له بــ (جبرائيل) و (موسى) .
ثم يذكر شرطيه وهما (أ) كونه موضوعا فوق ثلاثة أحرف .
(ب) وكونه علم شخص لا علم جنس .

أ ــ مما سبق نجد أن ابن معط قد صرح وحده بأن الأعجمى الثلاثى ساكن الوسط يتعين صرفه ممثلا له بــ (نوح) .

ثم أعقب ذلك باستثناء من هذا ، وهو أن الثلاثى الأعجمى اذا كان مؤنثــا فإنه يأخذ حكم (هند) فى جواز الوجهين .

يقــول ابن معط :

الا مؤنثا كمصر المعرفة ... فذا كهنــد بعضهم ما صرفــه

ولقد أشار الى ذلك ــ من بعده ــ ابن مالك حينما تحــدث عن العــــلم المؤنث بقوله :

وجهان فى العادم تذكيرا سبق ... وعجمة ــ كهند ــ والمنع أحق

فيجيز ابن مالك فيه الوجهين ــ أيضا ــ مثل (هند) ولكنه ذكــر أن منعه من الصرف أرجح .

٢ ــ ذكر كل من ابن مالك والآثارى شرط الوضع فى اللسان الأعجمى ، وكــونه فوق ثلاث .

٣ ــ خص الآثارى ــ وحده ــ العلم بكونه للأشخاص لا للأجناس .

٤ ــ مثل ابن معط للأعجمى بجبرائيل ، وهو صحيح الآخر ، و (موسى) وهو معتل الآخر ، وذيله بقوله (كاتمه) ، يعنى حالة كونك كاتما اعرابه . اى غير مظهر لحركات الاعراب ، فان (موسى) معتل الآخر بالألف المقصورة ، فتقدر على آخره حركات الاعراب للتعذر .

٧ ــ العلم المختوم بألف الالحاق (١)

١ ــ يقول ابن مالك :

وما يصير علما من ذى الف　　زيدت لالحاق فليس ينصرف

٢ ــ ويقول الآثارى :

(أ) فى موانع الصرف : « الحق » .

(ب) وفى حالات الممنوع : « والحقا » .

(جـ) وفى امثلة العلم : « والحق كعلقى بعد نقل يعتبر » .

(د) وفى شروط مالا ينصرف .

والشرط فى الالحاق قصر لا سوى　　وذات مد صرفها كل روى

١ ــ وافق الآثارى ابن مالك فى جعل الف الالحاق اذا ختم بها العلم يمنع من الصرف تشبيها لها بألف التأنيث (٢) .

٢ ــ الا أن الآثارى قد حدد منع المختوم بتلك الألف بأنه لابد أن ينتقل ويصير علما منقولا (٣) .

---

(١) لم يعتبر ابن معط الف الالحاق من علل المنع من الصرف ، ولهذا اقتصرت على ما قاله ابن مالك والآثارى .

(٢) تشبه الف الالحاق والمقصورة الف التأنيث المقصورة من وجهين :

١ ــ انها زيدت دون من غيرها كألف التأنيث .

٢ ــ انها تقع فى مثال صالح لألف التأنيث ، فان علقى وارطى نظير (سكرى) من المؤنث .

وشبه الشىء بالشىء كثيرا ما يلحقه به كحاميم اسم رجل ، فانه ممنوع عند (سيبويه) لشبهه بهابيل فى الوزن والامتناع من الألف واللام .

(٣) (علقى) و (ارطى) وهما اسمان لشجر فى الأصل ، وكذا ما اشبههما فلو سمى بهذا الاسم وصار علما على شخص فحينذاك يمنع من الصرف .

٣ ـ خص الأشارى تلك الألف بكونها المقصورة ، فذكر أولا انهـا
على مثال (علقى) ، ثم ذكر ذلك صراحة فى الشروط .

٤ ـ أما ابن مالك فلم يتعرض لذلك هنا ، ولقد ذكر ذلك صراحـة
فى الكافية الشافية (١) .

ما منع من الصرف لعلة واحدة

١ ـ الف التـأنيث

١ ـ يقول ابن معط :

والف التأنيث نحـو سكرى   ونحو حمراء ونحو بشرى
تعـد فرعـين فـلا ينصرف   ما هى فيه نكروا أو عرفوا

٢ ـ ويقول ابن مالك :

فألف التأنيث مطلقا منع   صرف الذى حـواه كيفمـا وقع

٣ ـ ويقول الأشـارى :

(أ) . . . .   فالمنـع مطلقا بخمسة يقـر
فى الف التأنيث مطلقا عرف   . . . .

(ب) ويقول فى الشروط :
والشرط فى مؤنث بالألـف   لا يقبل التاء التى فى الطـرف

(ج) ويقول ـ أيضا ـ :
وعلـة قـامت كعلتـين   فى الف التأنيث والجمعـين

١ ـ يمثل ابن معط الألف التأنيث بـ (سكرى) و (بشرى) للمقصورة
و (حمراء) الممدودة ، ويعلل لمنعها من الصرف ، بقوله «تعد فرعين» .

---

(١) يقول فى الكافية الشافية (١٤٩٣) :
والف الالحاق مقصورا منع   كـ (علقى) ان ذا علمية وقع

ومعنى عدهم اياها من فرعين : انها لما لزمت الكلمة ببنائها عليها فى اول الأمر ، قام لزومها مقام تأنيث آخر (١) .

ثم يقرر أن ما ختم بألف التأنيث لا ينصرف فى النكرة وفى المعرفة .

٢ ــ ويأتى ابن مالك بقوله : « مطلقا » مزيدا بذلك كلا من الألف المقصورة والممدودة ، وبقوله : « كيفما وقع » أى سواء وقعت فى مفرد أو جمع ، اسم أو صفة ، معرفة أو نكرة (٢) .

٣ ــ وقال الآثارى ــ أيضا ــ : فى « ألف التأنيث مطلقا عرف » ، يعنى : المقصورة والممدودة ، ولم يمثل كما لم يمثل ابن مالك .

٤ ــ ويعلل ــ أيضا ــ كما فعل ابن معط لمنعها من الصرف بأنها تقــوم مقــام العلتين .

٥ ــ ولكنه يذكر شرطا ، وهو عدم قبولها التاء ، لم يذكره ابن معط أو ابن مالك .

٢ ــ صيغة منتهى الجمــوع

١ ــ يقول ابن معط :

وكــذا الجمع العــديم المثل	فى المفردات ماله من شكل
يعــد فرعــين فليس ينصرف	نحو محاريب مساجد عرف
ثالثـــــه الألـــف ثم بعــــــده	حرفان أو ثلاثة أو شــدة

---

(١) انظر ابن الخباز (٣٧/ب) .

(٢) يقول ابن مالك فى الكافية الشافية :

فألف التأنيث ــ مطلقا ــ منع ‌ ‌ ‌ مقصورا أو ممــدودا أينما وقع

ويشرح ذلك بقوله : « وقد نبهت بقولى : « أينما وقع » على أن الألف مؤثرة منع الصرف فى المفرد والجمع من الأسماء والصفات والمعارف والنكرات » .

(١٤٣١ ، ١٤٣٨)

٢ ــ ويقول ابن مالك :

وكن لجمع مشبه مفاعلا … أو المفاعيل بمنع كافلا
وذا اعتلال منه كالجوارى … رفعا وجرا اجره كسارى
ولسراويل بهذا الجمع … شبه اقتضى عموم المنع
وان به سمى أو بما لحق … به فالانصراف منعه يحق

٣ ــ ويقول الآثارى :

(أ) وعلة قامت كعلتين … فى الف التأنيث والجمعين
(ب) . . . . … فالمنع مطلقا بخمسة يقر
فى الف التأنيث مطلقا عرف … وفى مفاعل مفاعيل الف
وشبه ذين ثم فى الليالى … ونحوها يجوز حكم الوالى
(د) والشرط فى الجمعين كسر ما عرض … فى رابع، وثالث غير عوض

١ ــ (أ) يعلل ابن معط لمنع هذا الجمع الصرف بأن مجيئه على شكل وصيغة ولفظ لا يوجد فى المفرد يجعله معادلا لعلتين ، فالجمع علة ، وعدم النظير قائم مقام علة أخرى ، ويذكر لهذا الجمع مثالين (محاريب) بزنة (مفاعيل) و (مساجد) بزنة (مفاعل) .

(ب) يقيد هذا الجمع بكون ثالثه الف وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أو حرف مشدد .

٢ ــ (أ) يعرض ابن مالك للجمع المشابه (مفاعل) و (ومفاعيل) ، فهذا يكفل له المنع من الصرف .

(ب) ويذكر حكم المنقوص من هذا الجمع بأنه يعرب اعراب (سارى) وهو اسم فاعل مفرد منقوص من الفعل (سرى) ، فينون رفعا وجرا وتحذف ياؤه ، وينصب بفتحة ظاهرة وتثبت ياؤه وينون .

(ج) ويذكر حكم (سراويل) ، وهو مفرد أعجمى جاء على وزن الجمع وهو ممنوع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة التى تمنعه الصرف .

(د) ثم يذكر حكم ما سمى بهـذا الجمع ، أو بما لحـق به من لفظ اعجمى او لفظ ارتجل للعلمية مثل (هوازن) ، وهذا أيضا ممنوع من الصرف ، لشبهه بصيغة الجمع ، أو قيام العلمية مقامها .

٢ ـ أما الأثـارى فيذكر :

(أ) ان فى هذا الجمع علة قامت مقـام العلتين كما فعـل ابن معط
(ب) لكنه لم يعلل لسد العلة الواحدة مسد العلتين كما فعل ابن معط
(جـ) ويصرح بأن هذا الجمـع يتمثل فى وزنى (مفاعل) و (مفاعيل) وما اشبههما .
(د) لكنه لم يمثل لهذا الجمع كما مثل ابن معط .
(هـ) ويعبر عن الوزنين بالجمعين ، ويشترط لهما شرطين :
١ ـ كون ثالث الجمع ألفا غير عوض .
٢ ـ كسر الحرف الرابع الذى يلى الألف .
(و) وقد سبقه ابن معط فى وجود الألف ثالثة فى هذا الجمع وان لم يقيدها بكونها غير عوض كما فعل الأثارى .

(ز) أفاد ابن معط ان ما بعد الألف قد يكون ثلاثة أحرف أو حرفين متحركين أو حرفين أولهما ساكن والثـانى متحرك (أدغم أولهما فى ثانيهما لتماثلهما) ، ولم يتعرض لذلك الأثارى صراحة ، وان كان التصريح بوزن (مفاعل) و (مفاعيل) يفيد ضمنا أن ما بعد الألف حرفان أو ثلاثة أحرف .

(ح) تابع الأثارى ابن مالك فى ذكر حكم الجمع المنقوص ممثـلا له بـ (الليالى) جمع (ليلة) وما أشبهها فهذا النوع يجوز فيه ان تحكم عليه بما حكمت على لفظ (الوالى) وهو اسم مفرد على وزن (فاعل) من الفعل (ولى) منقوص ، فينون رفعا ونصبا وجـرا وتحذف ياؤه فى حالتى الرفع والجر ، وتبقى فى حالة النصب منونة ومحركة بفتحة ظاهرة لخفة الحركة على اليـاء .

ما جاء في الدرة ، والكفاية ولم يأت في الخلاصة

١ ـ مالا ينصرف في النكرة والمعرفة

١ ـ يقول ابن معط :

وكل ما لم ينصرف منكرا　　لم ينصرفه معرفا كأحمرا

وان تعرفه بلام او تضف　　او نكر العلم فهو منصرف

٢ ـ ويقول الأشاري :

(أ)　　فالمنع مطلقا بخمسة يقر

في الف التأنيث مطلقا صرف　　وفي مفاعل مفاعيل الف

وشبه ذين ثم في الليالي　　ونحوها يجوز حكم الوالي

وصف كسكران ونحو احمرا　　واخر اعدل كأحاد معشر

(ب) الشرط في الاسم الذي لا ينصرف　　فقد اضافة وال او ينصرف

(جـ) وفي (مبحث حالات العلم الممنوع من الصرف ، وهي سبعة فيها يمتنع معرفة وينصرف) . يقول .

والعلم اخصص من اسامي المنع　　بأنه ملازم لسبع

ركب وزد أنث بهاء مطلقا　　اعجم وزن واعدل به والحقا

فهذه معرفة لا تنصرف　　وان تجد منكرا منها صرف

١ ـ (أ) ذكر ابن معط في البيت الأول قاعدة عامة وهي :

كل ما لم ينصرف نكرة لا ينصرف معرفة ، ومثل لذلك بأحمر . وذكر في البيت الثاني ان الاسم الذي لا ينصرف اذا اقترن بال او اضيف صرف وكذلك العلم اذا نكر صرف .

(ب) اعترض ابن الخباز على ابن معط فى البيت الأول بقوله (١) :
« هذا العموم غير مستقيم ، والحق ما أذكره : مالا ينصرف نكـرة ضربـان :

احدهما : ما ينصرف فى المعـرفة ، وذلك الأعـداد المعـدولة كأحـاد ، لا ينصرف نكرة للوصف والعدل ، وينصرف اذا سميت به نكرة لزوال العلتين ، وحدوث علة واحدة .

والثانى : ما لا ينصرف فى المعرفة نحـو : احمر : فانـه لا ينصرف نكـرة للوصف ووزن الفعل ، ولا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وفيـه خلاف أذكره بعد ، وذلك اذا نكر » .

٢ ــ (أ) خصص الآثارى ما يمنع من الصرف معرفة ونكرة بخمسة مواضع :

١ ــ الف التأنيث (مقصورة وممدودة) .
٢ ــ صيغة منتهى الجموع .
٣ ــ ما كان وصفا على فعلان فعلى .
٤ ــ ما كان وصفا على أفعل .
٥ــ المعدول فى حال تنكره ويشمل : (أخـر) ، العـدد المعدول كـ (أحـاد) و (معشر) (٢) .

---

(١) انظر ابن الخباز ٣٩ أ .

(٢) ذكر الصيمرى فى التبصرة تحت باب (ما لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة) هذه المواضع الخمسة ص ٥٦٨ ، وعلل لمنعها الصرف بقوله :
١ ــ ما كان على صفة (أفعل) ص ٥٤٤ يقول : « ما كان صفة ، فانه لا ينصرف فى المعرفة ، ولا فى النكرة ، وذلك مثل : احمر ، أسود ، أبيض ، وانما لم ينصرف فى النكرة لاجتماع الصـفة ووزن الفعل ، فان سميت به ثم نكرته فسيبوية لا يصرفه ، لأنك إذا نكرته ، فانما ترده إلى حال كان لا ينصرف فيها قبل التسمية .
وأما الأخفش فيصرفه ، لأنك قد نقلته بالتسمية عن حال الصفة ، فاذا نكرته لم تبق فيه الا علة واحدة ، وهى وزن الفعل ، فيصرف عنده لذلك « اهـ .
٢ــ ما علا منه الألف المقصورة أو الممدودة ص ٥٤٨ يقول : « فلا =

(ب) ذكر الآثـاري — أيضا — أن ما لا ينصرف اذا اقترن بالألف واللام ، أو أضيف انصرف .

(جـ) وذكر — أيضا — أنه اذا نكر أحد الاعلام الممنوعة من الصرف صرف لزوال احدى العلتين المانعتين الصرف ، وهى التعريف وقـد أشرت سابقا الى أن ابن معط سبقه الى ذلك (١) .

= ينصرف فى معرفـة ولا نكرة .... والفرق بين الهاء والألف حين صرفت النكرة مع الهاء ولم تصرف مع الألف أن الهاء ليست علامة لازمة ، الا ترى انك تقول : قائم وقائمة ومسلم ومسـلمة وتقول فى الجمع : مسـلمات وطلحات ، فتحذف الهاء فى المذكر وفى الجمع ، والالف لازمـة لما دخلت عليه غير منقطعة منه فى حالها فصارت كأنها حرف من حروف الاسم ، فلما لزمت لزوم بعض حروف الاسم صارت هذه العلة تقوم مقام علتين ، فامتنع صرف ما فيه الألف مقصورة أو ممدودة لذلك » .

٣ — ما كان فى آخره الف ونون زائدتان ص ٥٥٦ يقول : « فهـذا لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة لأن الألف والنون فى هـذا تضارع الألفين اللتين فى حمراء وأصفياء ، وذلك أن (سكران) وبابه ليس له مؤنث على لفظه ، كما أن حمراء وبابه ليس له مذكر على لفظه » اهـ .

٤ — وفى المعدول من الاعداد يقول ص ٥٦٠ : « لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة للعدل والصفة . وفى (اخر) ص ٥٦٢ يقول : « ولا تصرف (اخر) للعدل والصفة ، وهى نكرة . فاذا سميت بأخر شيئا ، ثم نكرته لم تصرفه على مذهب من لا يصرف « أحمر » اذا نكره بعد التسمية ، لانه يرد الى حال كان فيها لا ينصرف ، وعلى مذهب الأخفش ينصرف ، لأن حكم الصفة زال عنـه بالتسمية » اهـ .

ويقول الزجاج فى ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٦ (باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل) « نحو مساجد ومفاتيح ... لا ينصرف شىء من ذلك من النكرة ، فان كان معرفة كان ابعد لصرفه . وانما منعهم من صرف هذا المثال : أنه ليس على مثال يكون فى الواحد ، ليس فى الأسماء التى هى لواحد مثل شىء مما ذكرنا » .

(١) يعترض ابن الخباز على ابن معط — ويمكن أن يوجه للاثارى أيضا — فى تنكير العلم بقوله (٣٩ ب) : « أو نكر العلم « لا يؤخذ مطلقا ، فان فى صرف أحمر اذا نكر بعد التسمية خلافا ، فسيبويه منعه ، وحجته : أنه لما نكر بعد التسمية عاد الى الحال التى كان عليها قبلها ، وهى التنكير ، وقد كان غير منصرف فلاحظنا الأصل ، وأبو الحسن يوجبه ، وحجته : أن منع صرفه قبل التسمية للوصف والوزن ، وبعد التسمية للعلمية والوزن فاذا نكر زال التعريف بالتنكير ، والوصفية بالتسمية ، فلم يبق الا سبب واحد وهو الوزن . واستحسن عبد القاهر القولين » اهـ .

٢ ــ أسماء البلدان والأماكن

١ ــ يقول ابن معط :

كـذا اذا اردت بالبـلدان   تأنيث تعريف كمن عمـان

لـم ينصرف اذ بقعة اردتـا   وان أردت موضعا صرفتـا

كواسط ودابق وفلـج (١)   دليلهـا فى الشـعر للمحتج

٢ ــ يقول الأشـارى تحت مبحث (ما ينصرف مذكرا ويمتنع مؤنثا من أسماء القرى والأماكن والبلاد) :

كواسط بـدر وفلج ينصرف   وأنثوا كمصر فامنع ان عرف

وفى منى ودابق حجر هجر(٢)   خير وصرف غيرها عنهم نزر

١ ــ يقسم ابن معط اسماء البلاد الى قسمين :

(أ) ما غلب عليه التأنيث ، وهذا لا ينصرف لانه مراد به البقعة فاجتمع فيه التعريف والتأنيث ومثل له بعمان .

(ب) ما فيه التعريف ، ولكنه يذكر حمـلا على معنى الموضع ويؤنثه حملا على معنى البقعة ، فتذكيره وتأنيثه متوقفان على التاويل،

---

(١) (فلج) : اسم بلد ، ومنه قيل لطريق من البصرة الى اليمامةطريق بطن فلج (اللسـان) . (واسط) : موضع بين الجزيرة ونجد ، يصرفه ولا يصرف وموضع بين البصرة والكوفة وصف به لتوسطه بينهما ، وغلبت عليه الصفة وصار اسما (اللسـان) .

(دابق) : مدينة فى اقصى فارس ، وقيل : انها قرية قرب حلب ، والأغلب فيه التذكير والصرف ، لانه فى الاصل اسم نهر ، وقـد يؤنثه (الصحاح ، معجم ما استعجم٢/٥٣١ ، معجم البلدان٢/٤١٧ . (٢) حجر : قرية لبنى سليم بنجد (معجم ما استعجم ٢/٩٠٧ ، معجم البلدان ٢/٢٢٣) . (هجـر) : مدينـة بالبحرين .... فأمـا هجـر التى ينسب اليهـا الجهرية فهى قرية من قرى المدينة (معجم ما استعجم ٢/١٣٤٦ ، معجم البلدان ٥/٣٩٣ ، اللسان (هجر) .

فاذا أنث منع الصرف للعلمية والتأنيث ، واذا ذكر صرف لوجود التعريف فيه فقط .

٢ — أما الآثارى فيقسم أسماء البلاد والأماكن الى ثلاثة أقسام : (١)

(أ) قسم نوى به التذكير كواسط وبدر وفلج ، فينصرف ، وهو قليل.

(ب) قسم نوى به التأنيث فيمنع الصرف ، وهو كثير نحو (مصر) واشترط فيه وجود العلمية ، فان كان نكرة صرف لقوله تعالى: « اهبطوا مصرا فان لكم ما سألتم » (٢) .

(ج) قسم يجوز تذكيره وتأنيثه ، وذكر له أربعة أسماء هى : (منى) ، (دابق) ، و (حجر) و (هجر) .

وتقسيم الآثارى اقرب لما ذكره سيبويه (٤) .

٣ — أسماء سور القرآن

١ — يقول ابن معط :

كذاك لا تصرف أسماء السور	كهود والتأنيث فيها يعتبر
ما لم تكن فى نية الاضافة	اذ ذاك،فاصرف ما اقتضى انصرافه
ومثل حاميم وياسين بنى	وقيل : بل بترك صرفها اعتنى

(١) انظر الهداية للاثارى ١/١٤٧ أ .

(٢) الآية ٦١ من سورة البقرة .

(٣) يقول سيبوية ٣/٢٤٣ : « أما (واسط) فالتذكير والصرف اكثر ، وانما سمى واسطا لانه مكان وسط البصرة والكوفة ، فلو ارادوا التأنيث لقالوا : واسطة . ومن العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف . و(دابق): الصرف والتذكر فيه أجود .... وقد يؤنث فلا يصرف وكذلك (منى) الصرف والتذكير أجود ، وان شئت أنثت ولم تصرفه وكذلك (هجر) يؤنث ويذكر .... وأما (حجر اليمامة) فيذكر ويصرف ومنهم من يؤنثه فيجريه مجرى امرأة سميت بعمرو ، لأن حجرا شيء مذكر سمى به المذكر .

فمن الأرضين ما يكون مؤنثا ويكون مذكرا ، ومنها مالا يكون الا على التأنيث نحو : عمان والزاب واراب ، ومنها مالا يكون الا على التذكير نحو: فلج ، وما وقع صفة كواسط ، ثم صار بمنزلة زيد وعمرو ، وانما وقع لمعنى » أهـ .

٢ — ويقول الأثـــارى :

فرعمن القرآن فى اسما سور	منع أتى ومنعها على صور
فنحو يونس امنـــع انصرافه	فى الاسم أو فى نية الاضافة
ونحو هود أو محمـــد صرف	بها وفى اسمسورة لا ينصرف
ومنه ذو حرف الى خمس سكن	ونحو يس وسبحان امنعن
ومنه ما يحكونه من الجمـــل	ومنه معرب بـــآل او بـــال

١ — يقول ابن معط ان قصـــد بهـــود — مثلا — اســـم السورة امتنع من الصرف للتعريف والتأنيث ، فان نويت مضافاً محذوفاً صرفت لفوات التأنيث لأنك لم تسم به : فيقول : قرات هود ، أى سورة هـــود ، والمقصود : سورة النبى هود ثم يتطرق الى حكم ما كان على حرفين من حروف المعجم ورايه فى مثله (حاميم) و (ياسين) البناء (١) ثم يشير الى أن هناك رايا باعرابه اعراب مالا ينصرف ، وهذا الراى من خلال تعبيره ليس المختار عنده ، ولم يتطرق ابن معط الى باقى الأنواع المتعددة التى ذكرها الأثـــارى ومن سبقه .

٣ — أما الأثـــارى فقد ذكر هنا خمسة انواع لاســـم السورة زادهـــا فى الهداية الى سبعة انواع ، ولقد ذكرت تلك الأنواع مفصلة عند إيراد نص «الكفاية» فى باب ما لا ينصرف(٢) فلا داعى لاعادتها مرة أخرى .

---

(١) اعترض ابن الخباز على ابن معط فى قوله ببناء مثل (حاميم) و (ياسين) يقول ابن الخباز (٤٠ب) .

« وقول يحيى فيه نظر ، ان كان يعنى به البناء ، وهو فى صـــدر السورة فمسلم ، لأن التلاوة كذلك ، وان عنى به البناء مع جعله اســـما للسورة وتعاقب العوامل عليه ، فهو خطأ ، لأنه على اوزان المفردات » .

(٢) انظر ص ٦ .

ما انفردت به الدرة الألفية لابن معط ولم يأت فى الخلاصة

أو فى كفـــاية الغـــلام

ما كان اســـما لحى او لأب او لقبيـــلة

يقول ابن معط :

وما أتـــاك اسم لحى أو لأب تصرفه نحـــو قريش وعرب

وان تـــرد قبيـــلة او امـــا لـــم ينصرف كتغلب ولخمـــا

يذكر ابن معط ان اسماء القبائل تأتى على قسمين :

الأول : ما كان مذكرا واردت به معنى الحى أو الأب فهذا يصرف مثل (لخم) و (قريش) و (عرب) ، فان قصدت به اسم القبيلة منعته الصرف .

الثانى : ما كان فيه سببان ظاهران كـ (تغلب) ففيه التعريف ووزن الفعل فلا ينصرف ، سواء قصد به الحى ، أو القبيلة ، ولقد كان ابن معط غير واضح فى هذا التقسيم فتداخلت الأمثلة مما دعا ابن الخباز أن يشرحه بوضوح ويفصله .

يقول ابن الخباز (٣٩ ب) :

« اسماء القبائل على ضربين : ضرب فيه سببان ظاهران ، فهـــذا غير منصرف كتغلب وباهلة ، فلا فرق بين ارادة الحى وبين ارادة القبيلة وضرب فيه التعريف ، وتأنيثه وتذكيره موقوفان على التاء ، فهذا اذا ذكر كقريش ولخـــم لم يخـــل من أن تنـــوى مضافا محـــذوفا ، أولا فان نويت صرفت ، قلت : هؤلاء قريش ، وهؤلاء لخم ، فكأنك قلت : جماعة قريش وبنو لخم ، وان لم تنو مضافا فان قصدت الحى كقولك : جاء تميم ، أى هذا الحى ، وان قصدت القبيلة لم تصرف كقولك : هذه قريش ، وقـــد قرىء « ثمود » منونا وغير منون على هذا التأويل قال ابن الرباع :

غلب المشاميخ الوليد سماحة وكفى قريش المعضلات وسادها

وقوله : « عرب » فيه نظر ، لأنه ان عنى اسم هذا الجيل ، فهـــو نكرة ، وان كان علما وقد استبد بنقله فمسموع » أ هـ .

ما ورد فى الالفية ولم يرد فى الـــدرة أو كفـــاية الغلام
(صرف الممنوع أو منع المصروف)

يقـــول ابن مالك :

ولاضطرار او تناسب صرف   ذو المنع ، والمصروف قد لا ينصرف

يقرر ابن مالك : انه يجوز للضرورة أو للتناسب صرف مالا ينصرف ، او منع المصروف من الصرف .

ولم يذكر كل من ابن معط الذى اتى قبل ابن مالك ، ولا الآثـــارى الذى اتى بعده شيئا عن هذا الحكم .

ما انفـــردت به كفـــاية الغـــلام
عن الـــدرة الألفيـــة والخلاصة

١ ــ مبحث (ما يمتنع معرفة وينصرف نكرة) .
٢ ــ مبحث (شروط مالا ينصرف)
٣ ــ مبحث (ما ليس بمعدول ولا مجموع وهو مصروف بالسماع)
٤ ــ مبحث (مالا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا وعكسه ، ومالا ينصرف مطلقا وعكسه) .
٥ ــ مبحث (المسمى بالمثنى وهو من جملة مالا ينصرف) .
٦ ــ مبحث (ما يصرف ويمنع ويمد ويقصر ويؤنث ويذكر من أسماء الأشخاص) .
٧ ــ مبحث (ما يمنع ويصرف ويذكر ويؤنث من أسماء الأيام والشهور).
٨ ــ مبحث (ما ينصرف من اسماء الملائكة عليهم الصلاة والسلام) .
٩ ــ مبحث (ما ينصرف من اسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام) .

وقد ورد ذكر ذلك كله تفصيلا أثناء عرض نص باب ما لا ينصرف فى « كفاية الغلام » .

وتجدر الاشارة هنا أن ابن مالك قد أتى بمعظم ما أتى به الآثـــارى وذلك فى «الكافية الشافية» ، بل ان ابن مالك اتى فى كثير من هذه المباحث بأمور والفاظ لم يعرض لها الآثارى ولا اكون مغاليا ان قلت : ان الآثـــارى قد استوحى معظم ما فى نظمه من « الكافية الشافية » لا اقول فى الالفاظ ، وانما فى الفكرة والمحتوى ومعلوم أن المقارنة هنا بين الخلاصة وكفـــاية الغـــلام فقط .

خاتمـــــة

بعد هذا العرض لما لا ينصرف في الألفيات الثلاث :

١ ــ الدرة الألفيـــة لابن معط .

٢ ــ الخلاصة الألفيـــة لابن مالك .

٣ ــ كفاية الغلام في اعراب الكلام للأثــارى .

استطيع أن أقرر أن تلك الدراسة الجزئية لتلك الأبيات ، لا تمنعني أن أخرج بنتيجة من هذا الجزء اليسير الذى استعرضته مفادها ما يأتى :

١ ــ ان نظمى ابن معط وابن مالك قــد فاقا بكثير نظم الآثارى . فانـــا لا نجدهما قد كررا عبارات أو ألفاظا في قافية الأبيـــات كما ورد كثيرا عند الآثـــارى .

فقد أتى الآثارى بألفاظ مكررة وتذييلات ليكمل بها القافية مع أن بحر الرجز يسهل للناظم أن ينظم شعره في ســـهولة وعدم جهــد ، ومن ذلك التذييلات والألفاظ المكررة ، وهذا الذى أذكره هو في جزء يسير فقط وهو وهو (مالا ينصرف) :

(أ) (وحائض تفى ــ فعلاء يفى) .

(ب) (مفاعيل ألفة ــ وصرفة أصلى ألفة)

(جـ) (لغير أمكن ــ للاسم الأمكن) .

(د) (فقد اضافه .. أو ينصرف ــ ليلة أو ينصرف ــ وفى الاسماء مالا ينصرف ــ ورابع الانــواع مالا ينصرف ــ فهذه معــرفة لا تنصرف وفى اسم سورة لا ينصرف) .

(هـ) من (من عشر عرف ـ فامنع ان عرف) .
(و) (فى مؤنث بالألف ـ نون وألف) .
(ز) (منها صرف ـ وان تصغره صرف) .

٢ ـ ان ابن معط قد نظم درته على بحرى الرجز والسريع وان قال قائل ان نظمه على بحرين جعل الالفاظ طواعة له ، فاننا نقول : فما بال ابن مالك ، وهو قد نظم الفيته من بحر واحد هو الرجز ، لم يقع فيما وقع فيه الآثارى الذى نظم كافيته من بحر الرجز .
وهـذا يحسب لكل من ابن معط ، وابن مالك ويحسب على الآثارى

أهم مراجع ومصادر البحث

١ — الأصول لابن السراج . تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى .

٢ — التبصرة والتذكرة للصيمري . تحقيق د/ فتحى أحمد مصطفى علي الدين (الكتاب الحادى عشر) مطبوعات مركز البحث العلمي جامعة أم القرى .

٣ — تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني (القسم الثاني) . رسالة دكتوراه . تحقيق محمد السعيد عبد الله .

٤ — شرح ابن يعيش على المفصل . دار الطباعة المنيرية مصر .

٥ — شرح الفية ابن معط . تأليف د/ علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي بالرياض — الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

٦ — شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري — الناشر : عيسى البابي الحلبي .

٧ — شرح جمل الزجاجي لابن عصفور . تحقيق د/ صاحب ابو جناح . الكتاب الثاني والأربعون — احياء التراث الاسلامي — وزارة الأوقاف العراقية .

٨ — شرح شذور الذهب لابن هشام — محيي الدين بن عبد الحميد .

٩ — شرح كافية ابن الحاجب للرضي — دار الكتب العلمية — مصور عن شركة الصحافة العثمانية .

١٠ — الصحاح للجوهري — أحمد عبد الغفور عطار .

١١ — الغرة المخفية لابن الخباز (مخطوطة بأحمد الثالث بتركيا برقم ٢٢٣٦) .

١٢ — الكافية الشافية وشرحها . تحقيق د/ عبد المنعم هريدى (الكتاب السادس عشر) مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

١٣ — الكتاب لسيوية — تراثنا عبد السلام هارون .

١٤ — لسان العرب لابن منظور — دار صادر ، ودار بيروت للنشر .

١٥ — اللمع لابن جنى تحقيق د/ حسين شرف — عالـم الكتب بمصر ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م .

١٦ — ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج . تحقيق هدى قراعة — مطبوعات لجنة احياءالتراث الاسلامى — المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بمصـــر .

١٧ — معجم البلدان لياقوت الحموى . دار صادر — دار بـيروت — ١٤٠٤ هـ/ ١٩٧٤م .

١٨ — معجم ما استعجم للبكرى . تحقيق مصطفى السقا . لجنة التاليف القـــاهرة .

١٩ — المقتصد فى شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجانى . تحقيق د/ كاظم المرجان — دار الرشيد . بغداد ١٩٨٢ م .

٢٠ — المقتضب للمبـــرد . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بالقاهرة .

٢١ — الهداية فى شرح الكفاية للآثارى .

(مخطوطة بمكتبتى)

مطبعة عبير - حدائق حلوان

تليفون : ٣٧٤٠٤٨٤